الانقلابات العسكرية في بوركينا فاسو ١٩٦٦ – ٢٠٢٢

ا . م . د . رغيد هيثم منيب
وزارة التربية / مديرية تربية نينوى

البريد الإلكتروني Email : raa46863@gmail.com

الكلمات المفتاحية: افريقيا ، بوركينا فاسو ، فرنسا ، انقلاب ، الجيش .

كيفية اقتباس البحث
،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Military coups in Burkina Faso 1966 – 2022

Ragheed Heatham Muneeb
Nineveh Education Directorate / Ministry of Education

Keywords : Africa, Burkina Faso, France, coup, army.

How To Cite This Article
Muneeb, Ragheed Heatham , Military coups in Burkina Faso 1966 – 2022 ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

The phenomenon of military coups is not new to African countries, which have a long history of coups since gaining independence from Western colonialism in the 1960s. The non-peaceful transfer of power through military coups remained the most widespread method in the countries of the continent throughout the Cold War period. With the end of the Cold War and the victory of the Western camp led by the United States and the collapse of the Soviet Union, military regimes and governments in Africa lost an important source of support, and US support for these regimes became conditional on their commitment to democratic transition, multiparty politics, and the peaceful transfer of power through free and fair elections. This was clearly reflected in the process of power transfer in many African countries. Although the wave of military coups has largely subsided, especially since the establishment of the African Union and its refusal to recognize governments that come to power through unconstitutional means, However, anyone observing the events in African countries over the past two years will easily realize that there has been a resurgence of military coups in various countries and regions of the continent, prompting many researchers to question the

feasibility of democratic transition in Africa, while others have been prompted to reassess the outcomes of the democratic transition experience in Africa.

Burkina Faso has not witnessed a peaceful transfer of political power despite its independence since 1960, having experienced military Eight coups. allowing the army to take control. The most notable of these coups were the coup led by Major Thomas Sankara on August 4, 1983, the coup led by Major Blaise Compaoré on October 15, 1987, and the most recent one by Captain Ibrahim Traoré on September 30, 2022.

The research is divided into an introduction, a conclusion, and five sections. The first section covers internal political and military developments from 1960 to 1983, focusing on the first national government from 1960 to 1966, the first military regime of Sengoli Lamizana from 1966 to 1980, the second military rule of Colonel Saye Zerbo from 1980 to 1982, and the third military rule of Major Jean-Baptiste Ouédraogo from 1982 to 1987. The second section covers the fourth military rule of Major Thomas Sankara from 1983 to 1987, and the third section covers The fifth military regime of Major Blaise Compaoré, 1987–2014; the fourth axis: The 2015 presidential elections; and finally, the fifth axis: The sixth military regime, Jaberet Dendere, on September 16, 2015, Finally, the sixth axis: The sixth military rule of Captain Ibrahim Traore 2022.

الملخص :

إن ظاهرة الانقلابات العسكرية ليست بالجديدة على الدول الأفريقية التي لها تاريخ حافل بالانقلابات منذ حصولها على الاستقلال عن الاستعمار الغربي في ستينيات القرن الماضي ، حيث ظل التداول غير السلمي للسلطة عبر الانقلابات العسكرية هو الأسلوب الأكثر انتشاراً في دول القارة طوال مدة الحرب الباردة ، ومع انتهاء الحرب الباردة بانتصار المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار الاتحاد السوفييتي ، فقدت النظم والحكومات العسكرية في أفريقيا مصدراً هاماً للدعم ، وأصبح الدعم الأمريكي لهذه النظم مشروطاً بالتزامها بالتحول الديمقراطي والتعدد الحزبي والتداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة نزيهة ، الأمر الذي انعكس بوضوح على عملية تداول السلطة في الكثير من الدول الأفريقية ، وبخاصة منذ قيام الاتحاد الأفريقي ورفض هذا الأخير الاعتراف بالحكومات التي تصل للسلطة بالطريق غير الدستوري ، إلا أن المتأمل لمجريات الأحداث في دول القارة الأفريقية نجد تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في مختلف دول القارة ، الأمر الذي دفع الكثير من الباحثين للتساؤل حول

جدوى تجارب التحول الديمقراطي في أفريقيا، في حين دفع البعض الآخر إلى إعادة تقييم مخرجات تجربة التحول الديمقراطي في أفريقيا .

لم تشهد بوركينا فاسو انتقالا سلميا للسلطة السياسية رغم استقلالها منذ ١٩٦٠ ، حيث عاشت نحو ثمان انقلابات عسكريا ، تمكن الجيش من تولي مقاليد السلطة ، وكان من ابرز هذه الانقلابات هو انقلاب الرائد توماس سنكارا في الرابع من أب ١٩٨٣ ، وانقلاب الرائد بليز كمباوي في الخامس عشرة من تشرين الاول ١٩٨٧ ، واخرها انقلاب النقيب ابراهيم تراوري في الثلاثون من ايلول ٢٠٢٢ . (جريدة الوطن ، ٢٠٢٠ ، ص ١٣)

تم تقسيم البحث من المقدمة والخاتمة وخمس محاور : تضمن **المحور الاول** : التطورات السياسية والعسكرية الداخلية ١٩٦٠ – ١٩٨٣ ، تناول هذا المحور الحكومة الوطنية الاولى ١٩٦٠ – ١٩٦٦ ، والحكم العسكري الاول سنغولي لاميزانا ١٩٦٦ – ١٩٨٠ ، والحكم العسكري الثاني للعقيد سايي زيربو ١٩٨٠ – ١٩٨٢ ، والحكم العسكري الثالث للرائد جان باتيست ويدراغو ١٩٨٢ – ١٩٨٧ ، **والمحور الثاني** : الحكم العسكري الرابع للرائد توماس سنكارا ١٩٨٣ – ١٩٨٧ ، **والمحور الثالث** : الحكم العسكري الخامس للرائد بليز كومباوري ١٩٨٧ – ٢٠١٤ ، **والمحور الرابع** : الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٥ ، **و المحور الخامس** : الحكم العسكري السادس جبلريت دينديري في ١٦ ايلول ٢٠١٥ ، **واخيرا المحور السادس** : الحكم العسكري السادس للنقيب ابراهيم تراوري ٢٠٢٢ .

المقدمة :

تقع جمهورية بوركينا فاسو في غرب أفريقيا ، وهي من الدول الحبيسة : تعرف الدول الحبيسة جغرافيا بأنها الدول التي تتمتع بموقع قاري يحرمها من ميزة التمتع بأي منفذ بحري يربطها بالبحار والمحيطات لمفتوحة لملاحة الدولية ، وعرفت في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار على انها الدول غير ساحلية التي تتمتع بحرية المرور العابر عبر اراضي دول المرور العابر بجميع وسائل النقل ، وان القارة الافريقية تمتلك اكبر عدد من الدول الحبيسة بنسبة لباقي القارات ، حيث تضم ١٦ دولة حبيسة . (الحديثي ، ومطرود ، ٢٠١٥ : ص ٥٣٨ – ٥٣٩) ، تحيط بها ستة دول هي مالي من الشمال ، و النيجر من الشرق ، و بنين من الجنوب الشرقي ، و توغو وغانا من الجنوب وساحل العاج من الجنوب الغربي ، ، تبلغ مساحتها " ٢٧٤,٢٠٠ " كم٢ . (عمر ، ٢٠١٥ ، ص ٧) (موسى ، والفتلاوي ، ٢٠٢٣ ، ص ٥٩٩٥) ، وتعد مدينة واغادوغو أهم مدن البلاد وهي العاصمة ، كانت اسمها في الماضي "جمهورية فولتا العليا" ، وفي ٤ أب ١٩٨٤ غير الرئيس توماس سانكارا اسم الدولة إلى "بوركينا فاسو" والتي

تعني "بلد الناس النزيهين الطاهرين " (بدروش ، ٢٠١٩ ، ص ١١) ، وخضعت للاستعمار الفرنسي وأصبحت مستعمرة منفردة في ١٩١٦ وعرفت بفولتا العليا . (حقي ، ١٩٦٢ ، ص ١٢٧) (الجمل ، وابراهيم ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٨٠) ، قبلت بوركينا فاسو عضواً في الأمم المتحدة في ٢٠ أيلول ١٩٦٠ .(شاكر ، ١٩٩٧ ، ص ١٥٣)

اللغة يوجد في بوركينافاسو عدة لغات محلية لعل أوسعها انتشارا خاصة في العاصمة هي لغة المور ولكن لغة التعاملات والإدارة هي الفرنسية والعربية أيضا ، استناداً لإحصائيات حكومية في البلاد حتى عام ٢٠٢٢ ، فأن ٦٠ % من السكان مسلمون وهم في زيادة ، و ١٧ % كاثوليك ، و ٣ % بروتستانت ، و ٢٠% يتبعون ديانات محلية . (عمر ، ٢٠١٥ ، ص ٧) ، اما من الناحية الاقتصادية وتعتمد على الزراعة في اقتصادها ، ومن أهم منتجاتها الفول السوداني ، القطن ، الذرة ، الدخن ، الأبقار، الماعز والضأن . (فليحة ، د.ت : ص ٤١٢) ، اما من الناحية السياسية عقد مؤتمر دولي في برلين " ١٨٨٤ – ١٨٨٥ " ، لتقسيم القارة الأفريقية ، وتحديد مستقبل الاراضي الأفريقية التي تم الاستيلاء عليها من قبل الدول الاوربية في مختلف مناطق أفريقيا ولا سيما منطقة غرب افريقيا . (ابراهيم ، ١٩٨٣ ، ص ٢٥) ، فكانت حصة فرنسا في هذا المؤتمر في ما يخص الجانب الغربي من قارة افريقية تم تسميته " غرب أفريقيا الفرنسي" : وفي عام ١٨٩٥ جمعت فرنسا مستعمراتها في إفريقيا الغربية تحت سلطة حاكم عام ، وأصبحت داكار هي المقر الرسمي للحاكم العام عام ١٩٠٢ ، وأصبحت إفريقيا الغربية الفرنسية اتحادًا مكونًا من ثماني مناطق في إطار الاتحاد الفرنسي عام ١٩٤٦ ، وهم : بوركينا فاسو و موريتانيا والسنغال والسودان الفرنسي (مالي حالياً)، غينيا الفرنسية ، ساحل العاج، داهومي (بنين حاليا) والنيجر ، وفي عام ١٩٥٦ أعطت فرنسا جميع الأفارقة في الاتحاد حق التصويت ،وحينما أقرت فرنسا دستورًا جديدًا عام ١٩٥٨ ، وطالبت الجمهوريات بالاستقلال التام وحصلت جميعها على حريتها بنهاية عام ١٩٦٠ وأصبحت جميع الجمهوريات أعضاء في الأمم المتحدة . (ابراهيم واخرون ، ١٩٩٨ ، ص ٦٩) ، ويرجع الدور الفرنسي في افريقيا الى الفترة الاستعمارية الذي تعرضت له القارة من القوى الاوربية ، فركزت فرنسا نشاطها باحتلال عدد من الدول افريقيا ، فقد كانت تنقل من تلك المستعمرات الافريقية المواد الغذائية والمواد الزراعية والمعدنية وموارد الوقود والطاقة ، كما كانت تمثل سوقا واسعة للمنتجات الصناعية الفرنسية . (مانيال ، ٢٠١٢ ، ص ٦٠)

اعتمد نظام الحكم الفرنسي في افريقيا بصفة عامة وفي غرب افريقيا بصفة خاصة على نظام الحكم المباشر : وهو نظام يختلف تماما عن النظام البريطاني القائم على الحكم غير المباشر ،

والحكم المباشر هو سمة النظم الحكومية التي اقامتها فرنسا في القارة الافريقية فهي لا ترى ضرورة لوجود زعامات او تنظيمات قبلية او محلية تقوم بين ادارتها وبين الافريقيين في حياتهم اليومية فلقد حطم الفرنسيون هذه الزعامات وانتزعوا منها كل سلطة او نفوذ وحاربوا ولاء الناس لها . (ابراهيم ، ١٩٨٥ ، ص ٦٣ – ٦٤) ، حيث حرصت فرنسا على تغذية شعوب هذه المستعمرات بثقافتها ، والتمكين فيها للغة الفرنسية التي صارت لغة هذه الشعوب ، واستمر نشاطها بتأسيس رابطة خاصة تبسط من خلالها هيمنتها السياسية والاقتصادية والامنية . (مانيال ، ٢٠١٢ ، ص ٦١) ، وهي رابطة الدول المتحدثة بالفرنسية المعروفة " الفرانكوفونية " : وهي منظمة دولية للدول الناطقة باللغة الفرنسية والحكومات ، يعود مصطلح الفرنكوفونية الى عام ١٨٨٠ بأنه مجموعة من الاشخاص والبلدان التي تستعمل اللغة الفرنسية ، وتضم المنظمة الى غاية كانون الاول ٢٠١٤ ، (٨٠) بلدا وحكومة أي (٥٧) دولة عضوا و (٢٣) دولة مراقبا . (الزيدي ، ٢٠٢٠ ، ص ١٤ – ٣٠) ، فأصبحت فولتا العليا في ١١ كانون الأول ١٩٥٨ عضواً في الجماعة الفرنسية ، ووضع دستور للبلاد في ٢٨ شباط ١٩٥٩ وتمت الموافقة عليه في اقتراع عام جرى في ١٥ آذار ١٩٥٩ ، انتخبت الجمعية التشريعية التي تتألف من خمسة وسبعين عضواً، واختار أعضاؤها من بينهم " موريس يا ميوغو " : ولد في عام ١٩٢١ – وتوفي في عام ١٩٩٣، هو أول رئيس لبوركينا فاسو من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٦ . (عبد ، ٢٠٢٣ ، ١٢٧٩) رئيساً للجمهورية ، وتولى بنفسه رئاسة الوزارة ، وأعلن قيام جمهورية فولتا العليا، واستقلالها في ٥ آب ١٩٦٠ . (شاكر ، ١٩٩٧ ، ص ١٥١ – ١٥٢)

المحور الاول / التطورات السياسية والعسكرية الداخلية ١٩٦٠ – ١٩٨٣ :

اولا : الحكومة الوطنية الأولى ١٩٦٠– ١٩٦٦ :

كان اعلان فولتا العليا جمهورية مستقلة في ١١ كانون الاول ١٩٥٨م بقيادة موريس يامونوغو وانتخب هذا الأخير بالإجماع كأول رئيس الجمهورية فولتا العليا في عام ١٩٥٩ وأعلن موريس يمويوغو استقلال فولتا العليا في عام ١٩٦٠ وسن دستور جمهورية فولتا العليا الأولى في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٠ وهو دستور يحدد سيادة رئيس الجمهورية ، ورئيس الدولة والحكومة على حد سواء كما أن الدستور تناول قضية نظام التعددية الحزبية في المادة ومع ذلك ، فإن هذه الأحكام تم تجاهلها من قبل السلطة في ذلك الوقت ، وسعى الحزب الرئاسي الذي احتكر الساحة السياسية ليصبح حزبا مهيمنا في الدولة . (Williamson,2013, p.21) ، كما عمل جاهدا الفرض نفوذه على كل المؤسسات الوطنية وعلى جميع المستويات ، ولا يخفى ان طبيعة السلطة التي ورثها ياميوغو من الاستعمار تعتمد اساسا على الاستعمار الجديد ، فقد قام ياميوغو باتخاذ

اجراءات لضمان بقاء حزبه " حزب التجمع الديمقراطي الافريقي _ الاتحاد الديمقراطي لفولتا العليا " وهو حزب الاغلبية اصلا في الجمعية الوطنية ليصبح الحزب الوحيد . (Otayek, 1996, p.220)

وفي ١٨ كانون الاول ١٩٦٠ بمناسبة انتخاب مجالس البلديات ، تم الاعتماد فقط على قائمة حزب التجمع الديمقراطي دون غيره من الأحزاب ولذلك انضم بعض قادة حزب إلى حزب كتحالف ، أما الأحزاب الأخرى فشكلت هي الأخرى تحالفا وكونت معا حزب " الحزب الجمهوري للحرية " ، وفي يوم ٢ يوليو ١٩٦٠ تم حظر هذا الحزب واعتقال قادته ، وفي عام ١٩٦١ تم إطلاق سراح قادة المعارضة وانضموا إلى حزب التجمع الديمقراطي هو الوحيد قام بالسيطرة على السلطة ، بينما كان الوضع الاقتصادي صعبا بسبب النهب المنظم من قبل الحكومة المدنية الأولى ، وكان العجز في الميزانية للعام ١٩٦٤ وصل الى نحو ١٥ مليون فرنك ، وبلغ إجمالي احتياجات البلد الخارجية نحو ٩ مليار فرنك ، وفي عام ١٩٦٥ ارتفع العجز إلى ٥٠٠ مليون فرنك ، وبلغ إجمالي احتياجات البلد الخارجية في نهاية شهر كانون الاول عام ١٩٦٥ إلى ٤ مليارات فرنك . (محمود ، ٢٠١٨ ، ص ٩٥) ، استطاعت تلك النقابات من نشر الأفكار الشيوعية بشكل أكثر عمقاً بين ضباط الجيش الذين كانوا يسعون إلى تخليص البلاد من تبعات الهيمنة الاستعمارية ، إلا إن الخلافات التي دبت بين ضباط الجيش داخل المؤسسة العسكرية أدت إلى انقلابات مستمرة ، فقد شهدت البلاد في تلك المدة أربع انقلابات عسكرية وزعت على سنوات ١٩٦٦ – ١٩٨٠ – ١٩٨٢ – ١٩٨٣– جعلتها في حالة عدم استقرار سياسي . (Pierre, 2018 , p. 187)

ثانيا / الحكم العسكري الاول سنغولي لا ميزانا ١٩٦٦ – ١٩٨٠ :

الأسباب التي أدت إلى قيام أول انقلاب عسكري في عام ١٩٦٦ ، بعد تحقيق فوز كبير في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٥ ، بنسبة تتجارز ٩٩٪ من مجموع الأصوات ، واجه الرئيس موريس ياميغو أزمة اقتصادية كبيرة ناتجة عن الفساد الإداري والتدبير السيء للموارد الوطنية ، وفي ١٩٦٦ اتخذ الرئيس تدابير إصلاحية ، ممثلة في سياسات التقشف التي من ضمنها : تخفيض نسبة ٢٠٪ من أجور العاملين ، ووقف ترقيتهم لمدة سنتين ، ووضع حد للعلاوات الأسرية والدعم الحكومي للمدارس الأهلية ، هذا في حين كان الرئيس وأعضاء حكومته ينفقون المبالغ الضخمة في رفاهيتهم ، حيث كان الرئيس في هذه الاثناء يحتفل بزفافه مع زوجته الثانية – ملكة جمال كوت ديفوار . (Tritton, 2000 , p.307) ، اضافة الى ذلك استمر العجز الضخم في الميزانية الوطنية وهو السبب الأساسي والحقيقي ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية أدى

إلى الحياة التقشفية للمواطنين ، وإساءة استخدام السلطة من حزب واحد وهو الحزب الحاكم . (Williamson, 2013 , p.23)

إزاء سياسات التقشف ، التي تمس بالدرجة الأولى العاملين في الوظائف العمومية ، بدأت الحركات النقابية النزول إلى الشوارع مطالبة بحقوقها ، فقام الرئيس بمنع الاجتماعات النقابية وحجر الحق في التظاهر اخترق النقابيون الحجر ودعوا الشعب للتظاهر يوم ٣ كانون الثاني ١٩٦٦ ، كان الشباب الملبيين للدعوة ، فقد كان طلاب الجامعات وتلاميذ المدارس أول النازلين إلى الشارع حاملين لافتات مكتوب عليها : " الخبز، الماء، والديمقراطية " ، وسرعان ما التحقت أطياف المجتمع بالشباب والنقابيين ، ووصل عدد المتظاهرين إلى أكثر من مائة الف شخص في العاصمة واغادوغو فقط ، وأمام هذا الضغط أعلن الرئيس تنازله عن سياسات التقشف التي اتخذها ، إلا أن هذا التنازل لم يكف لتهدئة غضب الشارع الذي رفع سقف المطالب إلى تنحي الرئيس ، في النهاية أدرك الرئيس أنه لن يستطيع فعل شيء لكسب ثقة الشعب من جديد ، فاضطر إلى التنازل عن السلطة لصالح الجنرال لاميزانا الذي كان المفاوض الوسيط بين المتظاهرين والرئيس . (انجاي ، ٢٠١٧ ، ص ٦٠)

وصل الجيش إلى السلطة عبر اول الانقلاب على حكومة موريس يا موويغو بدعم من الشعب في ٣ كانون الثاني ١٩٦٦ من اجل الخبز والماء والديمقراطية ، استجاب الجنرال لاميزانا لنداء الشعب بدون أدنى استعداد ، ووضع الرئيس ياموويغور تحت الاقامة الجبرية ، لصبح اول رئيس عسكري للبلاد بعد الاستقلال . (عبد الرحمن ، ٢٠١٨ ، ص ١٤٢) ، وفي ٩ كانون الاول ١٩٦٦ تم تكوين مجلس القوات المسلحة يضم كل كبار الضباط ، وفي ١٢ كانون الاول أعلن الجيش تعليق الأحزاب السياسية ، كما أعلن نيته بالاحتفاظ بالسلطة لمدة أربعة سنوات على الأقل ، الأمر الذي لم تتوقعه الحركة الشعبية ، ولم يطلب الشعب من الجيش ذلك أبدا ، وفي الواقع خيب أمل كل من كان يتوقع أنه بعد أن يهدأ الوضع سيعيد الجيش السلطة إلى المدنيين ، وبدأت الأحزاب السياسية في المدة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠ عملية إعادة هيكلتها للاستيلاء على السلطة . (Harsch,2017, p. 22)

وفي المقابل استفاد الجيش من هذا الوضع لفرض برنامج التقشف واتخاذ تدابير لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ورفع الضرائب ، وفي الوقت نفسه تبنى الجيش منهاج اعطاء الحرية واستيعاب الشخصيات السياسية المختلفة من المدنيين في الحكومة خاصة الشخصيات التي كانت محظورة في الحكومة السابقة من حزب التجمع الديمقراطي الافريقي ، وحركة التحرير الوطني ، وفي هذه الأثناء عكرت الأجواء السياسية بين الأحزاب السياسية والنقابات التي لم

تجد حظها في الوزارات فاعتقدت أن الحكومة بهذه الخطوة أرادت مصادرة السلطة إلى الأبد ، ومن هنا بدأ النزاع البارد بين الحركات الديمقراطية والحكومة ، الأمر الذي أدى إلى السماح بظهور الأحزاب السياسية والشخصيات السياسية في البلاد من جديد في الساحة في العام ١٩٦٩ ، ثم التحرك نحو الجمهورية الثانية لفولتا العليا . (Nikiéma,1978 , p. 112)

تم تنصيب الجنرال لاميزانا رئيسا للبلاد ، واجرى تغييرات عبر مدة حكمه ، واقتصر التغير على ما يلي : السعي لتحقيق العدالة ، واعتماد دستور جديد في حزيران ١٩٧٠ ، وتأسس أول الأحزاب الشيوعية تحت مسمى " المنظمة الشيوعية الفولتية " والتي كانت منبثقة من بيئة العمال ثم اعتماد دستور الجمهورية الثانية في استفتاء في ١٤ حزيران ١٩٧٠ وبموجبه بقي الجنرال لاميزانا في الحكم لمدة أربع سنوات وذلك بعد قضاء أربع سنوات من حكم النظام الاستثنائي ذا الطابع الرئاسي امتدادا من الجمهورية الأولى ، وتبنى نظام برلماني حيث يكون رئيس الوزراء هو صاحب السلطة التنفيذية بينما يكون دور الرئيس رمزيا ، واجراء انتخابات في كانون الاول ١٩٧٠ . (Pierre, 2018 , p. 192)

أجريت الانتخابات التشريعية في ٢٠ ايلول ١٩٧٠ ، وفاز حزب " الاتحاد الديمقراطي الشعبي – التحالف الديمقراطي " بـ ٣٧ مقعدًا من أصل ٥٧ في الجمعية الوطنية ، أما " حزب التجمع الأفريقي " فقد فاز بـ ١٢ مقعدا في الجمعية الوطنية ، شكل جيرارد كانغو ويدراوغو، من حزب الاتحاد الديمقراطي الشعبي التحالف الديمقراطي من أجل الديمقراطية ، حكومة كرئيس للوزراء في ١٨ شباط ١٩٧١ ، كما تم تعيين الأمين العام للحزب السيد جوزيف ويدراوغو رئيسا لمجلس النواب الوطني . (Sten, 2002 , p. 217 – 218)

وفي عام ١٩٧٢ ضرب البلاد الجفاف ادى هذا الى ترك شمال بوركينا فاسو بدون موارد تساعدهم على مقاومة الجفاف ، وعدم استجابة حكومة الجنرال لاميزانا ، ومما زاد الامر سوءا هو انتشار الفساد المالي في البلاد واختلاس اموال المساعدات ، ادت هذه الامور الى خروج الشعب في اضرابات واحتجاجات استمرت لمدة عامين ١٩٧٢ و١٩٧٣ ، مما دفع الجيش الى عزل رئيس وزراء جيرار كانغو ويدراوجو ، وحل الدستور ، بأمر من الرئيس الجنرال لاميزانا الذي نصب نفسه رئيسا للوزراء وذلك في شباط ١٩٧٤ . (Widhalm,2023, p.27)، وفي ٨ شباط ١٩٧٤م قام الرئيس الجنرال لاميزانا بأخذ زمام الأمور بنفسه وكوّن حكومة النهضة الوطنية من الجيش ، وبعد أن مسك الجيش السلطة قرر هذا الأخير استخدام سياسة الحكم المطلق للسلطة من خلال حكومته النهضة الوطنية كما قام بعسكرة الإدارة ، وتم تقسيم البلاد إلى عشرة أقسام ، على رأس كل قسم حاكم عسكري ، وتم تشكيل " المجلس الاستشاري

للإصلاح " برئاسة ضابط كبير في الشرطة الأمنية ، وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٧٥ أطلق الرئيس الجنرال لاميزانا حزب " الحركة الوطنية للتجديد " كحزب واحد ولكن الشعب رفض بعنف هذه الفكرة . (Harsch,2017, p. 29)

وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٧ تم اعتماد دستور جديد عن طريق استفتاء عام ، وهذا الدستور يحصر الأحزاب السياسية إلى ثلاثة أحزاب فقط وهي الأحزاب " حزب التجمع الديمقراطي الافريقي ، وحزب الحركة الوطنية للتجديد ، وحزب الاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية ، التي ستخوض الانتخابات التشريعية المزمع اجراؤها في ٣٠ نيسان ١٩٧٨ ثم بدأ تمهيد الطريق إلى الجمهورية الثالثة . (Nikiéma,1978, p.115) Harsch,2017, (p.30) ، كما اجريت الانتخابات التشريعية مرة اخرى في نيسان ١٩٧٨ ، وفاز فيها حزب " الاتحاد الديمقراطي الشعبي – التحالف الديمقراطي " ب " ٢٨ مقعدا " ٢٨ " مقعدا من اصل " ٥٧ " مقعد في الجمعية الوطنية ، وحصل حزب " الحركة الوطنية للتجديد " على ١٧ صوت ، وحصل حزب " الاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية " ب" ١٣ " مقعد ،" ، وتم انتخاب الجنرال لاميزانا رئيسا للبلاد : ولد في عام ١٩٣٢ وتوفي عام ٢٠١٣ ، وهو الرئيس الثالث لبوكينا فاسو . (Miles, et al., 1998, p.5) (Widhalm,2023, p.27) ، وفي ١٤ ايار ١٩٧٨ تنافس كل من الجنرال لا ميزانا الرئيس المنتهية ولايته في الدور الثاني مع السيد مكيرا وبدروغو ، وفي ٢٨ ايار ١٩٧٨ تم اعلان النتائج فكانت متقاربة بنتيجة ٥٥% لجنرال لاميزانا مقابل ٤٣% للسيد مكبر ويدر وغر ، وهذا لأول مرة في أفريقيا جنوب الصحراء أن يكون الرئيس المنتهية ولايته يتعادل مع المعارضة . Ministry of Economy and (Finance,2001,p.9) ، فقد نص القانون الأساسي في ٢٥ ايار عام ١٩٧٨ بأنّه يتم الاعتراف في بوركينا فاسو في الأحزاب السياسية الثلاثة و التي حصلت بشكل فردي على أكبر عدد من الأصوات في انتخابات نيسان عام ١٩٧٨، وهذه الأحزاب هي : حزب التجمع الديمقراطي الافريقي ، وحزب الاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية ، وحزب الحركة الوطنية للتجديد ، وحُلَّتْ الأحزاب الأخرى عملا بالقانون ، استمر الجنرال لاميزانا في السلطة ١٤ عاما . (Miles, et al., 1998, p.5)

ولكن الجمهورية الثالثة اكتسبت شهرة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٩ ايار ١٩٧٨ ، حيث تم اعتماد الأحزاب التالية : " حزب الاتحاد الوطني للدفاع عن الديمقراطية " ، و "حزب التجمع الديمقراطي الافريقي " ، و" حزب الاتحاد التقدمي لفولتا العليا " ، وفي آخر لحظة رشح الجنرال لاميزانا نفسه باسم حزب التجمع الديمقراطي الافريقي ولكن كمدني وليس عسكري ، الا

ان ذلك لم يمنع من استمرار الاضرابات التي قادتها النقابات ضد الحكومة من شباط ١٩٧٩ الى تشرين الاول ١٩٨٠ . (Fonju,2023,p. 156) ، واجهت حكومة الجنرال لاميزانا في مطلع عام ١٩٨٠ العديد من المشكلات السياسية والاقتصادية ، فضلاً عن مشكلات النقابات العمالية التي كانت تعد من النقابات القوية في البلاد، وسادت حالة من عدم الاستقرار السياسي ، لاسيما بعد إن تعرضت البلاد إلى موجات من الجفاف ، مما كان له أثر سلبي على الزراعة وآمال المزارعين ، أما على الصعيد الاقتصادي، فقد اعتمدت فولتا العليا على قروض من جارتها كوت ديفوار فرنسا لتمويل التنمية الاقتصادية والحضرية ، عمل الجنرال لاميزانا على الحفاظ على علاقات إيجابية مع كلا البلدين ، وقام بتأجير الأراضي، فضلت نماذج التنمية الأجنبية على النماذج المحلية لجذب المزيد من الأعمال للمساعدة في دفع التكاليف فوائد القروض ، حاولت منطقة بوركينا فاسو منافسة بقية العالم في توفير التجارة الحرة، والتجارة والسلامة، والابتكار التقني . (Williamson,2013, p. 25 – 26)

وفي تشرين الاول من عام ١٩٨٠ نظمت نقابة المعلمين إضرابات للمطالبة بالتدخل السياسي مشاركة العناصر الأكثر تقدمية في الجيش. وقد أعرب الاتحاد عن ذلك، الاستياء من عجز الجنرال لاميزانا عن الحد من الفساد والمحسوبية ، وانحطاط الحياة الاجتماعية والفوضة السياسية ،كما نظمت نقابات الأساتذة مظاهرات ضده ، ثم سرعان ما توسعت الاحتجاجات ، وتصاعدت وتيرة المظاهرات حتى عمت جميع الشرائح بالانقلاب ، لتشمل كل القطاعات بما فيها الحكومية ، بسبب انتشار المحسوبية وزيادة الفساد ، وفي الخامس والعشرين من تشرين الثاني ١٩٨٠ ظهرت قوات عسكرية اطلقت على نفسها اسم " قوات اللجنة العسكرية للتغيير من أجل التقدم الوطني " في مواقع مهمة في العاصمة واغادوغو وتمكن على إثرها العقيد سامي زربو من الإطاحة بالرئيس الجنرال لاميزانا واعتلاء السلطة بانقلاب . (Sawo,2017,p.6)

ثالثا / الحكم العسكري الثاني العقيد سايي زيربو عام ١٩٨٠ – ١٩٨٢ :

ولد في ٣٠ حزيران ١٩٤١ ، وهو الرئيس الرابع لبوكينا فاسو ، قادا الانقلاب العسكري الثاني الذي وقع في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٠ ، ويُعد نظام زيربو من أقصر الأنظمة العسكرية عمرًا في تاريخ البلاد الحافل بالتدخلات العسكرية ، أطاح زيربو بحكم الجنرال لاميزانا ، عرف هذا الانقلاب باسم " انقلاب العقيد " . (Widhalm,2023,p.28) ، بعد اربع عشرة عاما من حكم لاميزانا استطاع الجيش من السيطرة على الحكم ، ليصبح ثالث رئيس الدولة بوركينا فاسو شغل زيربو مناصب مختلفة من الجيش ، اساء لا ميزانا التصرف فقد ترك الشعب وانشغل

بالعيش في بذخ على حساب الدولة ، بالإضافة إلى عدم اعطاء المجال الى بقية الاحزاب من اجل مزاولة عملها وحصرها في حزب واحد الذي اتبعه ، مع ذلك كان انقلاب زيربو ضد الجنرال لاميزانا سلميا وناجحا . (Sawo, 2017,p.6) (Fonju,2023,p.156)

قام العقيد زيريو كغيره من قادة الانقلابات بتعليق الدستور وتشكيل اللجنة العسكرية من اجل تحقيق التقدم الوطني ، وتأسيس المجلس العسكري ليكون السلطة الحكومية العليا في الدولة ، يتألف من ٣١ عضوا . (Prairie,2007,p. 20) ، تعرض حكم العقيد زيربو الى عدة اضرابات من بينها اضراب معلمي المدارس والنقابات العمالية ، ونجا من تصويت حجب الثقة في الجمعية الوطنية بأغلبية ٣٣ صوتا مقابل ٢٤ صوت ، ازداد استبداد العقيد زيربو وامر بأنهاء جميع المسيرات والمظاهرات التي تنادي في انهاء حكمه . (227 – 2002,p.226 Sten,) (Sawo,2017,p. 7) ، وصفوه بأنه متشدد لا يملك أي أفكار للتغيير الاجتماعي ، من بين الإصلاحات العديدة التي أدخلها العقيد زيريو هو اعلان الخدمة العسكرية الالزامية في ايار ١٩٨١ ، وقد قوبل هذا الإعلان بمظاهرات حاشدة من قبل النقابات العمالية ، بالرغم من تعليق نشاط النقابات ، إلا أن ذلك لم يفلح في وقف الاحتجاجات ، وفي محاولة التصعيد مطالبها اجتمعت النقابات وحذرت الحكومة من سلب حقوق النقابات ، وقد ادت مقاومة النقابات العمالية إلى شل نظام زيربو ، وأدت إلى انقلاب عسكري آخر في غضون عامين . (Miles, et al., 1998, p.5) (Sawo, 2017,p.6)

رابعا / الحكم العسكري الثالث الرائد جان بابتيست ويدراوغو ١٩٨٢ – ١٩٨٣ :

أدى السخط الشعبي المستمر والاضطرابات المدنية مدة حكم العقيد زيربو إلى انقلاب آخر في بوركينا فاسو ، قاد الانقلاب الثالث في ٧ تشرين الثاني ١٩٨٢ ، بمشاركة ضباط صف من الجيش ، وكان من أبرز المتآمرين الذين شكلوا " مجلس الإنقاذ الشعبي " ، هو جان بابتيست ويدراوغو الذي عين لاحقا رئيسا رابعا للدولة في بوركينا فاسو ، فقد حكم الرائد الدكتور ويدراوغو بوركينا فاسو من ٨ تشرين الثاني ١٩٨٢ إلى ٤ أب ١٩٨٣. (Miles, et al., 1998, p.92) (Sten,2002,p.227) (Sawo, 2017,p.6)

بدأ نظام الرائد ويراوغو ببصيص أمل وتحول سريع ، ففي ٢٧ أيار على وسبيل المثال ، وعد بالعودة إلى الحكم المدني ، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين ، وكانت التفسيرات التي قدمها الرائد ويدراوغو وضباط آخرون ، تهدف إلى تطهير وتحديد السياسات السياسية والاقتصادية الفاشلة للنظام السابق ، وصرحوا بأنه لا بد من تغيير نحو نوع جديد من الحكم الدستوري ، وهو أمر ضروري لتنظيف الفوضى السياسية وإدانة اختلاس الأموال العامة ، اذ

كان مصمما على إصلاح المجتمع وتطهيره، وتنقيته ، وأعلن مجلس الإنقاذ الشعبي رغبته في إعادة بناء إنسان جديد وجهه متجه بثبات نحو المستقبل . (Skinner, 1988,p.441) (Sawo, 2017,p.6)

على النقيض من وعوده بالانتقال إلى نظام مدني ودستور جديد ، وتأكيداته بإنقاذ البلاد من سوء إدارة العقيد زيربو ، تصاعدت سياسات النظام القمعية ، واستمر في حظر الأحزاب والمنظمات السياسية ، وشابت فترة حكمه تعليق الترتيبات السياسية والدستورية ، وقمع المؤسسات التي يمكن من خلالها التعبير عن المعارضة ، كالمجالس المنتخبة والصحافة الحرة ، بشكل خطير ، ولم يُلب نظامه تطلعات الجماهير الشعبية بشأن الإصلاح الاقتصادي والمشاعر السياسية المكبوتة لسنوات ، ونتيجة لذلك أثار مشاعر الغضب في صفوف الجيش والنقابات العمالية والطلاب ، مما أعاق أنظمة حكم الرائد ويدراوغو . (Mwakikagile,2001,p.19)

لكن سرعان ما ظهرت الخلافات بين زعماء اللجنة العسكرية للتغيير من أجل التقدم الوطني ، لاسيما بين أهم زعيمين هما الرئيس زربو ونائبه الرائد توماس سانكارا : ولد عام ١٩٤٩ ، وهو الرئيس الخامس لبوكينا فاسو وخدم في الجيش حتى قادا الانقلاب العسكري عام ١٩٨٣ ، وتم اغتياله في انقلاب عام ١٩٨٧ ، كان رائدًا في الجيش ورئيس جمهورية بوركينا فاسو من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٧، ويلقب بـ " تشي جيفارا أفريقيا " سانكارا استولى على السلطة في انقلاب رابع لقي تأييدا شعبياً عام ١٩٨٣ ، لدى وصولة للسلطة عمل على تحقيق برامج اقتصادية طموحة وركز على التغيير الاجتماعي والاعتماد على الذات، قام بإعادة تسمية البلاد من فولتا العليا إلى بوركينا فاسو (أرض الرجال النزهاء) . (مجلة افريقيا قارتنا ، ٢٠١٧ ، ص ٤٥ – ٤٧) ، إذ انتهت الأزمة بانقلاب تشرين الثاني ١٩٨٢، والذي قامت به مجموعة من الضباط الشيوعيين الموالين لسانكارا . (Fonju,2023,p.156) (Widhalm, 2023,p.29) ، والذي فسح المجال إثر ذلك للطبيب الرائد ويداوغو لتقلد مهام رئاسة الدولة ، رغم افتقاره إلى الخبرة السياسية وغير متحزب ، وتولى مجلس الإنقاذ الشعبي تشكيل حكومة جديدة واستمر مجلس الإنقاذ في حظر الأحزاب ولكنه وعد بأنها مدة مؤقتة بعدها يسلم الحكم للمدنيين مع دستور جديد ، وإن أوضاع البلاد زادت سوءاً من الناحيتين السياسية والاقتصادية جعلت من الطبقة المثقفة تحاول ايجاد بديل ناجح لقيادة البلاد ، مما جعل العمال والطلبة وحتى العسكر يتأثرون بالأفكار الشيوعية التي وجدوها قارب نجاة لبلادهم . (Widhalm, 2023,p.29) (Fonju,2023,p.156) ، بعد ذلك حصل انقلاب عسكري تحت قيادة الطبيب العسكري الرائد ويدراوغو ، استمر بالحكم لمدة ثمانية أشهر تشرين الثاني ١٩٨٢ الى أب ١٩٨٣ ،

النظام الجديد يحمل اسم " مجلس الانقاذ الشعبي " وفي الحقيقة قام رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة و رئيس المدرعات والأسلحة الفتاكة في ذلك الوقت بتقسيم المناصب داخل مجلس الانقاذ الشعبي باستراتيجية بغية السيطرة على السلطة لذلك في ١٩٨٣ ، بعد ذلك تم اختيار الرائد توماس سنكارا رئيسا للوزراء ، ويدراوغو ورئيسا للحكومة بواسطة مجلس الانقاذ الشعبي . (Fonju,2023,p.156) (Widhalm, 2023,p.29)

لم يكن هذا النظام يتمتع بتأييد شعبي وحصل نزاع وتمزق داخل الجيش وانقسم الجيش إلى قسمين هما أولا : المحافظون اليمينيون يمثلهم رئيس الجمهورية الطبيب القائد جان بابتيست ويدروغو و رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة و رئيس المدرعات والأسلحة الفتاكة وهم الذين يدعون إلى تأسيس حياة دستورية منتظمة ، ثم ثانيا : التقدميون اليساريون الذين يدعون إلى إقامة ثورة ويمثلهم رئيس الوزراء الرائد توماس سنكارا والرائد بليز كومباوري ، بات النزاع الذي يجري بين قادة مجلس الإنقاذ الشعبي يؤثر تأثيرا خطيرا على الشعب ، حتى وصل بهم الأمر إلى تقسيم الشعب إلى قسمين قسم من الشعب يتبع الرئيس والقسم الآخر يتبع رئيس الوزراء . (Mwakikagile,2001,p.19) ، لاحظ مجلس الإنقاذ الشعبي تصرفات رئيس الوزراء الذي لا يمهد الطريق لحياة دستورية ، فقرر جناح المحافظين طرد رئيس الوزراء الرائد توماس سنكارا من منصبه وبالفعل تم اعتقاله في صباح ١٧ ايار ١٩٨٣ وألقي في السجن ، كما تم اعتقال العساكر البارزين من التقدميين وسجنوا ، باستثناء الرائد بليز كومباوري الذي نجح في الهروب . (Mwakikagile,2001,p.19) (Sawo,2017,p.9)

وفي اعلان رئيس الجمهورية جان بابتيست ويدروغو الذي تم بثه عبر الراديو في ١٧ ايار ١٩٨٣ قال : " قرر مجلس الإنقاذ الشعبي استبعاد كل الذين ينحرفون عن الطريق الأصلي بسبب سلوك ، أو تصريحات ، أو الأعمال غير المسؤولة " ، وانتقد الرئيس سلوك وتصرفات اليساريين ووعد بالعمل على المصالحة الوطنية ووضع دستور جديد ، وقام بإصلاح وزاري كان ولادة مجلس الإنقاذ الشعبي الثاني ، اعتقد الرئيس أن الصيغة الجديدة لمجلس الانقاذ الشعبي الثاني هي الأكثر تجانسا وعدلا ، كما أنه ضن أن هذه التدابير ستهدى الوضع ، فبدوا بالاحتفال بهزيمة اليساريين ولكن على العكس كان الرئد بليز كومباوري قد غادر واستطاع أن يلحق بالحامية العسكرية في مدينة "بو" وبدأ في الحال تنظيم المقاومة وبالفعل انضم إليه عدد كبير من التلاميذ والعمال . (Ernest,2013,p. 358 – 359)

وبسبب تردي الأوضاع أصدر رئيس الجمهورية ويدراوغو قرارا بإطلاق سراح سنكارا ظانا منه أن ذلك سيساعد على تهدئة الأوضاع ولكن فاقمها وساهم على تأجيجها ، وبعد أن أكدت

الشخصيات البارزة من اليساريين التقدميين بشعبيتهم بدأوا تنظيم واجتماعات ليلية من أجل الإطاحة بالنظام القائم ، أمر رئيس أركان الجيش في ذلك الوقت الجيش بهجوم على الحامية العسكرية في مدينة "بو" إلا أن معظم الضباط رفضوا ذلك كما رفض الجنود وضباط صف لكل الهيئات العسكرية في الدولة رفضا قاطعا ، وكادت الدولة تنزلق في حافة الحرب الأهلية ، قامت حركات سرية عديدة من اليساريين بدعوة الشعب إلى العصيان ضد النظام القائم ، وفي هذا السياق قامت ثورة ٤ أب ١٩٨٣ مصاحبة بانقلاب عسكري أدى إلى ولادة " المجلس الوطني للثورة " وهو مجلس يضم العسكريين والمدنيين من الحركات اليسارية ، وهذا الانقلاب العسكري هو الذي أوصل توما سنكارا إلى السلطة . (Englebert ,1986,p. 72) (Ernest,2013,p. 360 – 361)

نتيجة للأزمات السياسية والاقتصادية شهدت البلاد صراع داخلي بين الرئيس الطبيب ويدراغو والرائد سانكارا الذي يعد من أبرز زعماء مجلس الإنقاذ الشعبي ، وعلى الرغم من تعيينه رئيساً للحكومة في شباط عام ١٩٨٣ إلا إن سانكارا أتهم الرئيس أويدراوغو بخدمة المصالح الأجنبية والاستعمار الجديد . (عبد ، ٢٠٢٣ ، ص ١٢٨٣) ، فقاد في أيار ١٩٨٣ انقلاباً عسكرياً لكنه فشل وتم القاء القبض عليه . (Sten , 2002,p.229 – 230) (Williamson,2013,p. 26) ، فأحدث صدمة لدى أعضاء مجلس الإنقاذ الشعبي، لاسيما مجموعة الضباط الشيوعيين ، مما دفع بليز كومباوري لقيادة انقلاباً عسكرياً في الرابع من أب عام ١٩٨٣ ، إذ أطاح بالرئيس الطبيب ويدراوغو ، وحرر سانكارا وجعله رئيسًا للدولة ، بدأت هنا ثورة التغيير ، وهي العملية التي حاول فيها سانكارا ومجلسه العسكري الجديد الذي أطلق علية المجلس الثوري للدفاع عن الثورة تحويل البلاد إلى بوابة للمبادئ الثورية اليسارية ، معطي وعوداً بالإصلاحات الديمقراطية والاجتماعية وسياسة خارجية مناهضة للاستعمار . (May,1998,p.156) (Sawo,2017,p. 10)

المحور الثاني : الحكم العسكري الرابع للرائد توماس سنكارا (مجلة افريقيا قارتنا ، ٢٠١٧ ، ص ٤٥ – ٤٧) عام ١٩٨٣ – ١٩٨٧ :

وصف سانكارا الانقلاب بأنه " ثورة ديمقراطية وشعبية " تهدف إلى الارتقاء بالجماهير، وفي خطابه الأول قال : " دعا إلى تشكيل لجان الدفاع عن الثورة فوراً ، لنشر رسالة الثورة وتحقيق أهدافها " ، .وفي عام ١٩٨٤ وفي إطار تحركاته الثورية غير اسم البلاد من فولتا العليا إلى بوركينا فاسو، أي تعني " أرض الرجال الشرفاء " ، انضم إلى الفلاحين والعمال والشباب لتنقيد

إجراءات اقتصادية واجتماعية جذرية من اجل تقليل حقوق وامتيازات الطبقة الأرستقراطية والتجار الأثرياء . (Prairie,2007, p. 20 −21) (Sawo,2017,p. 10)

سياسته الداخلية : وقد تأثّر سانكارا إلى حد بعيد بتشي جيفارا وبالثورة الكوبية حيث قام بإنشاء محاكم ثورية على غِرار تلك الموجودة في كوبا لمحاكمة الفاسدين ومُبذري المال العام ، برامجه الثورية للاعتماد على الذات جعلت منه رمزاً لفقراء أفريقيا، لكن في نفس الوقت كان هناك نفور من سياساته بالنسبة لزعماء القبائل الذي فقدوا امتيازاتهم القديمة والذين كانوا اليد العليا في أفريقيا ، عمل على خفّض رواتب الوزراء وباع أسطول السيارات المستوردة في الموكب الرئاسي ، مستعينا عنها بأرخص أنواع السيارات في بوركينا فاسو ، ورفض استخدام وحدات تكييف الهواء في مكتبه ، قائلا بأنه يشعر بالذنب وهو يفعل ذلك لأن القليل جدا من شعبه يستطيع أن يملك ذلك ، رفض أن تعلق صوره في المكاتب والمؤسسات الحكومية، لأن كل بوركيني هو توماس سنكارا حسب قوله ، رفض كل الامتيازات الحكومية وجعل راتبة ٤٥٠ دولار فقط وبذلك يعد أفقر رئيس في العالم آنذاك . (Harsch,2013,p. 358 – 361) ، و شجّع على الاعتماد على الذات وحظر استيراد الغذاء معتمداً على الإنتاج الحالي حيث قال : إن من يطعمنا يتحكم فينا(يقصد دول الغرب) ، مجمل ممتلكاته الشخصية هي : دراجة هوائية وسيارة قديمة مع ثلاجة معطلة ، قام بإلغاء الضرائب من عامة الناس وجعلها حكراً على الوزراء ومسؤولي الدولة ، كان قد كتب النشيد الوطني بنفسه وقام بتصميم علم البلاد الذي كتب عليه (الموت أو الوطن) وهي مقولة تشي جيفارا التي قالها في منظمة الأمم المتحدة . (Boncongo,2007,p. 232) أعلنت الحكومة في الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٨٤ عن تنفيذ مجموعة من المشاريع ذات المصلحة العامة والتي تتطلب استثمارات مالية كبيرة وتعبئة وطنية شاملة ، متمثلة بإنشاء سد كومبينغا لتوليد الطاقة الكهرومائية، وسد بأغري المخصص لأغراض الري والسكة الحديدية التي ربطت بين العاصمة أواغادوغو وبين مدينة تامباوكما التي تقع في أقصى شرق البلاد بخطة استثمارية تمتد لمدة خمسة سنوات ، كما افتتحت البلاد بين المدة (١٩٨٥ – ١٩٨٧) العديد من المشاريع واسعة النطاق وبمشاركة كوادر الأحزاب الشيوعية للعمل في بعض تلك المشاريع في مجال الإسكان والبنية التحتية وإنشاء العديد من مصانع الطوب والإسمنت من أجل بناء المنازل ووضع حد للأحياء الفقيرة ، كما اسهمت في نيسان عام ١٩٨٦ مع الجهود الحكومية بحملة زرع " ١٠" ملايين شجرة لمكافحة التصحر وبناء " ٧ " آلاف قوية مع إنشاء " ٧٠٠" كيلومتر من السكك الحديدية . (Boncongo,2007,p. 233)

سياسته في مجال الزراعة : تركزت على منع المجاعة مع الاكتفاء الذاتي الزراعي وإصلاح الأراضي، وإعطاء الأولوية للتعليم بحملة لمحو الأمية في جميع أنحاء البلاد، وتعزيز الصحة العامة عن طريق تطعيم ٢.٥ مليون طفل ضد التهاب السحايا، والحمى الصفراء والحصبة، إضافة إلى برنامج غرس ١٠ مليون شجرة من أجل إيقاف التصحر والذي يعد الأول من نوعه في تاريخ أفريقيا ، فضلاً عن الاكتفاء الذاتي حيث أصبحت بوركينا فاسو أول دولة في تاريخ أفريقيا مكتفية ذاتياً مع وجود فائض في الإنتاج إضافة إلى تشييد مئات الكيلومترات من الطرق والسكك الحديدية من أجل ربط سكان الريف مع المدن ، وإنشاء مئات القرى مع مستوصف ومدرسة لكل قرية . (Dahl,1990,p. 218) (Harsch ,2013,p. 362 – 363) ، كما اعلنت الحكومة في شباط عام ١٩٨٧ عن خطة تنموية للمشاريع الزراعية ، استمرت لمدة ثلاث سنوات وعلى ثلاثة مراحل، تبدأ المرحلة الأولى في تموز من العام نفسه، وتشمل مشاريع صغيرة مثل إنشاء وتحديث القنوات المائية ، وحفر الآبار، وبناء سدود ترابية صغيرة، وإنشاء خزانات لحفظ المياه، ومشاريع الري . (Zimin,2011,p. 310) ((Harsch,2013,p. 364 – 365 إلا أن حكومة سانكارا أكنت على المضي في الاصلاح الزراعي وفقاً لمبدأ التوزيع العادل للثروة، واعلنت في الرابع عشر من آذار عام ١٩٨٤ على مصادرة جميع أراضي الإقطاعيين وزعماء القبائل ووزعها على الفلاحين ، وألغى الضرائب الثقيلة التي كانت تثقل كاهل المزارعين، مما سيرفع من المستوى المعيشي للفلاحين وخلق الحالة المثلى للمساواة في البلاد وفي مقابل ذلك اعلنت الحكومة في اليوم التالي عن السماح لزعماء القبائل للانضمام للمجالس الشعبية للدفاع عن الثورة ، وبذلك مكنت زعماء القبائل من السيطرة على تلك المجالس والتي تعد بمثابة هيئات تشريعية . (Dembele,1995,p. 222) (Harsch,2013,p. 366– 367)

سياسته في مجال الصناعة : دعت حكومة سانكارا في مطلع عام ١٩٨٦ المواطنين إلى ضرورة الاعتماد على النفس، وحظرت استيراد العديد من المواد إلى البلاد، وشجعت على نمو الصناعات المحلية حتى أصبح البوركينيون يرتدون قطنا وطنيا ١٠٠% ، قطن جرى نسجه وتفصيله في بلادهم ، فقد كانت المرة الأولى في تاريخ أفريقيا يرتدي فيها المواطنون الأفارقة الملابس المحلية بدلاً من الملابس الأجنبية المستوردة ، وعلى الرغم من المشكلات السياسية التي كانت الحكومة تعاني منها ، الا إن الأحزاب الشيوعية لاسيما حزبي اتحاد الشيوعيين الذي أصبح معارضاً للحكومة و حزب الرابطة الوطنية للتنمية، اعلنا في بيان مشترك في أذار عام ١٩٨٦ دعمهم للإجراءات الحكومية (Harsch,2013,p. 367– 368) (Dahl,1990,p. 223)

سياسته في مجال الصحة والتعاليم : كانت الرعاية الصحية من أولويات حكومة سانكارا ، إذ شهدت البلاد العديد من الانجازات الصحية ، فقد بدأ حملة للتطعيم ضد مختلف الأمراض ، ففي الاسبوع الأول من حزيران عام ١٩٨٥ تم تطعيم (٢,٥) مليون بوركيني ، فضلاً عن توفير الرعاية الصحية المجانية للمواطنين ، مما ترتب عليه انخفاض معدل الوفيات من (٢٨٠) من كل (١٠٠٠) طفل إلى (١٤٥) من كل (١٠٠٠) طفل في العام الواحد ، وغيرها من الإنجازات على الصعيد الطبي والصحي ، والذي جعل منظمة الصحة العالمية ترسل رسالة تهنئة إلى حكومة سانكارا . (Harsch,2013,p. 369 – 370) (Dembele,1995,p. 222) ، أما في مجال التعليم فأن رؤية حكومة سانكارا كانت مطابقة لرؤية أغلب الأحزاب الشيوعية التي تدعوا إلى أن يكون النظام التعليمي بشكل هرمي وقد أهتم ببناء المدارس وتوسيعها وتحديث نظام التعليم وفق النظرة الاشتراكية، فقد تم بناء ما يقارب (٣٥٠٠) مدرسة بين عامي ١٩٨٠ – ١٩٨٥، كما عمل على إطلاق حملات واسعة المحو الأمية ، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتعلمين في البلاد من (٥٠٪) إلى (٨٥%) ، وقد اثنت مجموعة الوحدة الماركسية اللينينية على الاجراءات الحكومية في مجال التعليم واعلنت عن الشروع بدورات لمحو الأمية في العديد من الأرياف والمدن . (Dembele,1995,p. 222)

سياسته تجاه المرأة : إضافة إلى التزامه بحقوق المرأة تحسين وضع المرأة كان من الأهداف الرئيسية لسنكارا فقد شملت حكومته العديد من النساء في المناصب الحكومية ، فضلاً عن اتخاذ إجراءات فعّالة ضد ختان الاناث والزواج القسري وإعطاء الحرية للمرأة في كل المجالات الوظيفية حتى في الجيش وقد قام بتشريع قانون ينص على معاقبة الأزواج اللذين لا يساعدون زوجاتهم في الأعمال اليومية، كما شدّد سنكارا على تمكين النساء من أداء دورهن وسيّر حملات من أجل كرامة النساء في مجتمع أبوي تقليدي . (فاضل ، ٢٠٢٢ ، ص ٥٣١) ، لقد وظّف سنكارا النساء في العديد من الوظائف الحكومية وأعلن يوما للتضامن مع ربات المنازل بجعل أزواجهن يؤدون ذات أدوارهن لمدة ٢٤ ساعة ، كذلك شجع سنكارا الشعب على أن يكونوا سليمي اللياقة البدنية ، وقد كان يشاهد وهو يمارس رياضة الركض بشكل منتظم في شوارع واغادوغو ، وبذلك كان أول رئيس في تاريخ افريقيا يعطي المرأة حقوقها الكاملة حيث يُعد الرئيس الأول في تاريخ أفريقيا الذي منع ختان الاناث وزواج القاصرات وقام بتعيين نساء في المناصب الحكومية العليا . (جريدة الاخبار ، ٢٠١٧ ، ص ١٥)

اما سياسته الخارجية : اعلنت حكومة سانكارا عن ملامح سياستها الخارجية في أول خطاب رئاسي له في الثالث من تشرين الأول عام ١٩٨٣ ، إذ أعلنت الحكومة عن موقفها الداعم

لنيكارغوا، ولكفاح السلفادور، ولجبهة البوليساريو ، وأدانت الغزو الأمريكي لغرينادا ، ونتيجة لذلك التقى السفير الأمريكي في السابع من تشرين الأول من العام نفسه بسانكارا في مكتبه ، ناقلاً مذكرة دبلوماسية من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، تهدد بـ "إعادة النظر في اتفاقيات المساعدة والتعاون " في حال استمرت بوركينا فاسو بالتدخل في شؤون دول أمريكا الوسطى التي لا تعرف عنها شيئا " . (عبد ، ٢٠٢٣ ، ص ١٢٩٦) ، كانت الحكومة الفرنسية منزعجة من وصول سانكارا إلى الحكم ، وفي كانون الأول عام ١٩٨٣ رفضت استقبال ثاني أقوى رجل عسكري في حكومة سانكارا، وهو بليز كومباوري، الذي كان يريد إعادة التفاوض من أجل الحصول على المساعدات الفرنسية رغم ذلك ادركت فرنسا انه لابد من استمرار العلاقات الفرنسية مع بوركينا فاسو ، ففي أب عام ١٩٨٤ ساهمت فرنسا عبر منظمات مختلفة تابعة لها ، بتزويد بوركينا فاسو بما يقارب الـ (٧٠) مليون دولار أمريكي، وهو ما نسبته (٤٠ %) من مجمل الميزانية لذلك العام ، فضلاً عن حوالي (٣٥٠٠) موظفا فرنسياً كانوا لا يزالون يشغلون وظائفهم المختلفة هناك . (Hoting ,2008,p. 204)

كانت العلاقة بين الطرفين في واحدة من أطرف محطاتها عندما وقعت حادثة دبلوماسية بين سانكارا والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران أثناء حفل العشاء الرسمي الذي أقيم على شرف الأخير في العاصمة في تشرين الثاني عام ١٩٨٦ ، حينما اتهم فرنسا بأنها لم تتدخل لوقف الحرب العراقية الإيرانية أو أي من الحروب الإقليمية كما في تشاد والصحراء الغربية، واستنكر الدعم الفرنسي لنظام التميز العنصري في جنوب إفريقيا ، فما كان من ميتران الا أن يرد مخاطباً سانكارا والحضور بحسم : " يمتلك القائد سانكارا حماسة الشباب ، إذا كنتم بحاجة لما أخبرونا بذلك ، وإذا كنتم غير محتاجين لنا فالأمر بسيط دعونا ننسى الأمر " . (Beneto,1996,p. 269) ، كما كانت سياسته تتمحور حول مناهضة الامبريالية مع تجنب المساعدات الخارجية وتجنب سلطة ونفوذ صندوق النقد الدولي ، كان له دور واضح في منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٨٧ وأثناء اجتماع القادة الأفارقة تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية، حاول توماس سنكارا إقناع أقرانه بأن يديروا ظهرهم لديون الدول الغربية ووفقا لحديثه أنه قال : " إن الدين يدار بشكل بارع لاستعادة أفريقيا .. إنه استرداد يحيل كل واحد منّا إلى عبد اقتصادي .. إن سياسات الفائدة والمساعدات قد انتهت بنا إلى تشويشنا وإخضاعنا وسلبنا الشعور بالمسئولية تجاه شؤوننا الاقتصادية والسياسية والثقافية. لقد اخترنا أن نخاطر بأن نمضي في مسارات جديدة لتحقيق رفاهية أفضل " . (معالي ، ٢٠٢٣ ، ص ١٢)

تم اغتيال سانكارا من قبل مجموعة مسلحة من ضابط حيث أطلقوا عليه النار عندما كان ذاهباً إلى أحد الاجتماعات وقد أخذوا جثته وقطعوها إرباً ثم دفنوها في إحدى المقابر، كانت تلك المجموعة قد اغتالت سانكارا بأمر من صديقه كومباوري الذي اتفق مع المخابرات الفرنسية والزعماء الأفارقة على ضرورة التخلص من سانكارا خوفاً من انتشار أفكاره الثورية إلى بقية البلدان الأفريقية وقبل مقتل سانكارا كان أصدقائه يحذّرونه من كومباوري لكنه لم يقتنع وكان يقول " الأصدقاء لا يخونون" ، وكان قد تنبّأ بموته عندما كان يناقش أحد أصدقائه حيث قال : " مات جيفارا وهو في سن الـ٣٩ وأنا سأموت قبل أن أتعدى الـ٣٩ أيضاً" ، وقبل وفاته بأسبوع قال : سنكارا : " يمكن قتل الثوار لكن أفكارهم لا تقتل . (Lila,2015,p. 148 – 149)

المحور الثالث / الحكم العسكري الخامس للرائد بليز كومباوري عام ١٩٨٧ – ٢٠١٤ :

حيث قام زميل سنكارا ورفيق دربه الرائد بليز كومباورى بالانقلاب عليه عام ١٩٨٧ ، بعد أربع سنوات من حكمه ، عموماً حاول كومباوري التخلص من كل شيء متعلق بسانكارا فقام بتدمير الآثار المتعلقة بحكمه وأساء لسمعته ووضع عائلته تحت الإقامة الجبرية أما من ناحية حكمه فقد تقرب من فرنسا ودول الغرب ، كما تتهم فرنسا بتورطها في اغتيال الرئيس سانكارا الذي حكم البلاد منذ عام ١٩٨٣ حتى عام ١٩٨٧ ، وعبر هذه المدة انتقد سانكارا السياسة الفرنسية في بلاده ومنطقة الساحل علنا ولا سيما عند زيارة رئيس فرنسا الأسبق فرانسوا ميتران ، والذي بحسب سانكارا قدم دعما لرئيس وزراء جنوب إفريقيا المتهم بتنفيذ ودعم سياسات الإبادة والفصل العنصري . (Thomas,2003,p. 76 – 77)

وفي الوقت نفسه خفضت فرنسا المساعدات للبوركينا فاسو بنسبة ٨٠ % عام ١٩٨٥، في المقابل عمل سانكارا على إصلاحات داخلية في القطاع الزراعي ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان من جانبها رأت باريس سانكارا خطرا مهددا لمصالحها ، ودعمت الانقلاب الذي حدث في ١٥ تشرين الاول ١٩٨٧ وقتل على اثره سانكارا علي يد زميله وصديقه المقرب بليز كومباري الذي ظل حاكما لبوركينا فاسو حتى عام ٢٠١٤، رحل على إثره إلى كوت ديفوار مدعوما من فرنسا . (محمود ، ٢٠٢٤ ص ١٥) ، فقد أعلن في آذار ١٩٨٨ ضرورة سحب السلاح من لجان الدفاع عن الثورة ، واستبدالها باللجنة الثورية ، وفي أب من نفس العام أعيد تشكيل مجلس الوزراء ، وعين عدد من الوزراء المدنيين لمراقبة تنفيذ البرنامج الاقتصادي للجبهة الشعبية ، واكتفى الرائد كومباري بمنصب رئاسة الدولة ، وقاد حملة ضد الكسل وعدم النشاط بين الموظفين ، وفي حزيران من نفس العام أطلق سراح معظم أولئك الذين تم احتجازهم بعد انقلابه الذي قام به في ١٥ تشرين الأول ، ١٩٨٧، وفي كانون الأول من نفس العام تم إعدام سبعة

ضباط اتهموا بالعصيان في العاصمة كودوغو، وثبتت عليهم انهم أعوان الرئيس السابق الرائد سانكارا . (شاكر ، ١٩٩٧ ، ص ١٥٩)

وفي نيسان ١٩٨٩ تم إنشاء جماعة سياسية جديدة يطلق عليها " المنظمة الديمقراطية الشعبية وحركة العمل " ، وأعلن العفو العام عن السجناء السياسيين ، وفيهم عدد من أعوان الرئيس السابق توماس سانكارا إضافة إلى أن العقوبات قد خففت عن مخالفي الأنظمة والقوانين، وقد صدر العفو في مطلع أب ١٩٨٩ . (Fonju,2023,p.157) ، ومن ناحية ثانية أذاعت منظمة حقوق الإنسان الدولية أن السجناء السياسيين قد قدموا لمحاكمة قصيرة ومستعجلة ولا زالوا رهن الاعتقال ، وصدر امر اعتقال في أيلول ١٩٨٩ على كل من القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة ، وزير الدفاع الشعبي والأمن العميد " جان بابتيست بوكاري لينغاني " ، ووزير الاقتصاد النقيب " وهنري زونغو" ، قد نقد فيهما حكم الإعدام ، وذلك تورطهم في محاولة انقلاب للإطاحة بنظام الحكم القائم عند عودة الرئيس الرائد كومباري من رحلته إلى الشرق الأقصى وكان هناك اعتقاد واسع بأن الضابطين المذكورين كانا معارضين سياسة الرئيس . (شاكر ، ١٩٩٧ ، ص ١٦٠) ، كما تم انتخاب كومباوري رئيسا للجمهورية الرابعة في اول من كانون الثاني ١٩٩١ ، قاطعت الاحزاب السياسية المعارضة للنظام هذه الانتخابات احتجاجا ان وصوله الى السلطة غير شرعي ، وكانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات ٢٥% ، مما يترجم عدم الاستقرار السياسي في البلاد ، بالإضافة الى عدم رضا الشعب للانقلاب الذي حصل في عام ١٩٨٧ . (محمود ، ٢٠١٨ ، ص ١٠٨)

وفي عهد الرئيس كومباوري عرفت الدولة للمرة الأولى انفتاحاً سياسياً ، وانتقالا إلى التعددية الحزبية دم استجابة للضغوط الداخلية ، وانسجاماً مع السياق الإقليمي الذي أصبح فيه التحول الديمقراطي ظاهرة عامة ، ففي ١٩٩١م اعتمدت الدولة بعد استفتاء شعبي للمرّة الأولى من تاريخها ، دستورا جديدا يفتح الحقل السياسي ، ويتقبل المعارضة والتعددية الحزبية ، التحوّل الديمقراطي في بوركينا فاسو كان على خلاف بنين وتوغو والنيجر ، وغيرها من دول المنطقة التي كانت فيها عملية الديمقراطية حصيلة تفاوض صريح وعادل بين القوى والمكونات السياسية والاجتماعية كان الأمر في بوركينا فاسو إجراء استباقياً من قبل كومبلوري لتكميم أفواه المعارضين والتخلص من الضغوط الخارجية . (انجاي ، ٢٠١٧ ، ص ٦١)

اقتصاديا كان الاستياء الشعبي مثيرًا للقلق والحيرة بشكل خاص بالنسبة للسلطات ، فبعد المدة من الركود شبه التام في أوائل التسعينيات ، انخفض الارتفاع الحاد في أسعار المستهلكين الناجم عن تخفيض قيمة فرنك غرب أفريقيا عام ١٩٩٤ ، بينما نما الناتج المحلي الإجمالي

لبوركينا فاسو بمعدل ٥ % عبر المدة ١٩٩٥–١٩٩٧، و في ظل قلة التحسن الملموس في الحياة اليومية لسكان بوركينا فاسو يبدو أن ميل الرئيس كومباوري وغيره من المسؤولين إلى التباهي علنًا بمعدلات النمو المرتفعة لم يؤد إلا إلى تفاقم الإحباطات بين المواطنين البوركينيين العاديين . (Harsch,1998,p. 626) ، كان الدستور المعتمد عام ١٩٩١ في مادته الـ ٣٧ يحدد مدة الرئاسة بسبع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وقبل عام من انتخابات ١٩٩٨ قام كومباوري بتعديل الدستور وحذف بند تحديد الولاية الرئاسية بفترتين ثم شارك في الانتخابات وفاز بالرغم من ان النسبة الضئيلة جدا للمشاركة في الانتخابات التي لم تتجاوز ٢٥% من المسجلين . (محمود ، ٢٠١٨ ، ص ١٠٩)

المحور الرابع / الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥ :

_ انتخابات عام ٢٠٠٥ :

وفي عام ٢٠٠٠ قام كومباوري : ولد في عام ١٩٥٧ ، تخرج من جامعة ديجون بشهادة الدراسات العليا المتخصصة في الاقتصاد والادارة عام ١٩٨٠ ، اصبح مديرا لبنك بوركينا الدولي ١٩٨٤ ، تنقل بين الوزارات المالية والتخطيط ما بين ١٩٩٤ – ١٩٩٦ ، ثن ترأس الجمعية الوطنية البرلمان لمدة عشر سنوات ٢٠٠٢ – ٢٠١٢ . (سوداغو ، ٢٠١٦ ، ص ١١٧ – ١١٨) ، بتعديل الدستور مجددا وتحديد فترة الرئاسة بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة رغبة منه في تسكين غليان الشارع ، ولكن تمسكا بمبدأ عدم رجعية القانون قام كومباوري بالترشح مرة أخرى في ٢٠٠٥ ، وفي أب ٢٠٠٥ أعلن كومباوري نيته للمشاركة في الانتخابات الرئاسية المقبلة ، قام رجال السياسة المعارضين للنظام بالتصريحات أن رغبة الرئيس كومباوري في المشاركة لانتخابات ٢٠٠٥ غير دستورية بسبب تعديل دستوري حصل في عام ٢٠٠٠ ، يحدد فترة رئيس الجمهورية إلى فترتين رئاسيتين ويقلص مدة الفترة الرئاسية من سبع سنوات إلى خمس سنوات وبذلك يمنع الدستور إمكانية ترشحه لفترة رئاسية ثالثة . (Harsch,1998,p. 627)

قام مؤيدو حزب الرئيس كومباوري بالاحتجاج بهذه التصريحات واستدلوا بأن التعديل الذي حصل في عام ٢٠٠٠ قانونيا لا يمكن أن يدخل في حيز التنفيذ قبل نهاية فترة رئاسته الثانية ، وبالرغم من رفض المعارضة، حكم المجلس الدستوري في تشرين الاول ٢٠٠٥ وأصدر الحكم أن الرئيس كومباوري كان يمارس سلطته كرئيس للجمهورية عندما تم التعديل في ٢٠٠٠ ولا يمكن أن يبدأ القانون الجديد حيز التنفيذ قبل نهاية فترة رئاسته الثانية وبذلك أجاز المجلس الدستوري إمكانية ترشح كومباوري لفترة رئاسية جديدة في ٢٠٠٥، هذا وفي ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥ تم إعادة انتخاب كومباوري مقابل ١٢ مرشحين آخرين وفاز كومباوري بنسبة ٨٠% ، وبالرغم من

أن ١٦ حزبا معارضا أعلن التحالف لمنع كومباوري من الاحتفاظ بالسلطة إلا أنه لا أحد يريد أن يترك المنصب لغيره من الأحزاب الأخرى ، ففشل التحالف وأدى كومباوري القسم لفترة رئاسية جديدة في يوم ٢٠ كانون الاول ٢٠٠٥ وكان يستحق له الترشيح دستوريا لفترتين رئاسيتين بمعنى من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠ ومن ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ للمرة الأخيرة والنهائية . (Harsch,1998,p. 627)

_ انتخابات عام ٢٠١٠ :

و في عام ٢٠١٠ حقق فوزا كبيرا بعد انتخابه رئيسا للبلاد للمرة الرابعة في ٢٠١٠ رجع كومباوري إلى عادته وشرع في اتخاذ إجراءات لتعديل الدستور منذ ٢٠١١ ليتمكن من الترشح مرة أخرى في انتخابات ٢٠١٥ ، هذا الأمر أحدث جدلا كبيرا في المسرح السياسي للبلاد حتى في صفوف الحزب الحاكم وحلفائه التقليديين ، فضلا عن الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني . (Harsch,1998,p. 627)

من الاسباب التي ادت الى انتفاضة شعبية ضد الحكومة هي النزاعات بين الرعاة والمزارعين في بوركينا فاسو : أن هذا النوع من النزاعات خطيرة ولها وجود وتأثير بنسبة ٣٨ % في المجتمع وقالوا أن السبب في ذلك أن ما يقارب ٨٠ % من الشعب مزارعون ورعاة وغالبيتهم يعيشون في الأرياف ، وأن النزاع بين المزارعين والرعاة ازدادت في السنوات الأخيرة وهذا النوع من النزاعات قديم في بوركينا فاسو قدم التاريخ ويحدث في كل أنحاء البلاد . (محمود ، ٢٠١٨ ، ص ٨٢) ، ووفقا لوزارة الثروة الحيوانية أن حوالي اربعة الالف نواع اندلع بين المزارعين والرعاة في بوركينا فاسو ما بين عامي ٢٠٠٥– ٢٠١١ بمعدل ٦٠٠ نزاع يحدث سنويا وأدت إلى موت أكثر من ٥٥ شخصا ودمار المزارع والبيوت والحيوانات ، وأن غالبية هذه النزاعات حدثت في المناطق الشرقية من البلاد . (محمود ، ٢٠١٨ ، ص ٨٢) ، والسبب الثاني هو : الجفاف والتصحر من الأسباب الجذرية لاندلاع هذا النوع من النزاعات مما جعل المزارعين يبحثون عن أراضي زراعية أكثر خصبة للزراعة بالإضافة إلى أن ظهور مناجم الذهب في بعض المناطق أخذت جزءا كبيرا من المساحات الزراعية كما ساهمت هذه المناجم الذهبية على تلوث مياه البرك والمجاري وغيرها من المصادر المائية ، ويعاني الرعاة نفس الداء الجفاف والتصحر الأمر الذي يجبرهم على التنقل للبحث عن المراعي الخصبة . (محمود ، ٢٠١٨ ، ص ٨٣)

والسبب الثالث هو : النزاعات حول الأرض في بوركينا فاسو ، المشكلة الكبيرة هي أن هناك عدم وضوح فيمن يملك الأرض والسبب في ذلك أنه وفقا للعادات والتقاليد الأرض يملكها ملوك

الأرض ، أي المواطنون الأصليون وهم الذين فقط لهم الحق في التصرف في الأرض، ووفقا للعادات والتقاليد ، الأرض لا تباع بل تسلف من أجل العمل وتسترد ، وفي النهاية تبقى الأرض للمواطنين فقط ، وهذا المفهوم يختلف عما هو مسجل في القانون الحديث حيث إن قانون إعادة التنظيم الزراعي والأراضي يؤكد أن الدولة هي المالك الافتراضي للأراضي الوطنية والمعاملات حول الأراضي الحديثة المتعلقة بالبيع او بالإيجار التي أصبحت في العصر الحديث شائعة وهو أمر يتناقض مع القانون في العادات والتقاليد ، أمر أصبح مشكلة بين الأجيال المختلفة لأن الشباب يبيعون الأراضي دون علم أجدادهم وآباءهم أو القائمين على أمر العادات والتقاليد وفي الأصل قضية بيع الأراضي في مفهوم العادات والتقاليد ممنوعة . Mahamadou & (Mathieu,2000,p. 65)

والسبب الرابع هو : يتناقض هذا المزاج الشعبي السلبي مع التصريحات المتفائلة للحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية ، التي ضغطت بشدة على حكومة كومباوري للشروع في مسار التحرير الاقتصادي ، وقد صنّف البنك الدولي في تقييم رئيسي للتكيف الهيكلي في أفريقيا بوركينا فاسو ضمن ست دول أفريقية فقط شهدت "تحسناً كبيراً في سياساتها الاقتصادية الكلية بين عامي ١٩٨١–١٩٨٦ و١٩٨٧–١٩٩١" ، لا يزال الفساد والمحسوبية يشوهان الحياة العامة ، في حين لم تُسفر الانتخابات إلا عن قدر ضئيل من التعددية السياسية الحقيقية بل ، وكما اتهم النقاد فقد تم إنشاء "دولة حزبية" افتراضية ، حيث تستخدم آلة الحزب الحاكم السلطة والموارد العامة لاستمالة المنافسين المحتملين وتقليص المعارضة البرلمانية إلى ١٠ مقاعد رمزية فقط من أصل ١١١ في المجلس التشريعي ، وتُشيد منظمات حقوق الإنسان بالحكومة لإطلاق سراح معظم السجناء السياسيين، وقد أُثريت الحياة العامة بظهور صحافة وإذاعة مستقلتين، إلى جانب العديد من الجمعيات المدنية والمهنية لكن أكثر المنتقدين صراحةً ما زالوا يواجهون التهديدات والمضايقات والاحتجاز في بعض الأحيان ، ومن المعروف أن الشرطة تعذب المشتبه بهم وتقتلهم ، وقد دفعت السلطات بتشريعات لتقييد الحق في التظاهر . (Harsch,1998,p. 628) ، أثناء مدة حكم كومباوري ، اتسمت أحزاب المعارضة بالضعف والانقسامات ، وكانت عرضة للتنقل السياسي حيث كان السياسيون ينتقلون بشكل متكرر إلى احزاب أخرى أو يؤسسون أحزانا جديدة ، كما هو شائع في جميع أنحاء غرب إفريقيا ، وقد تمت معالجة هذه التحديات عبر إنشاء منصب " رئيس صفوف المعارضة السياسية " في عام ٢٠٠٩، وهو منصب يشير إلى كل زعيم حزب المعارضة الحائز على أكبر عدد من المقاعد

البرلمانية ، والذي يعمل كزعيم للمعارضة أو متحدث رسمي باسمها وإلى المجموعة الجماعية لأحزاب المعارضة . (Bertrand,2021,p.3)

ففي عام ٢٠١٢ تميز المجتمع المدني في بوركينا فاسو بنوعه ونزعته النضالية ، اذ تتمتع النقابات العمالية ، التي تستمد عضويتها من الدولة الإدارية لا من الطبقة العاملة ، بتاريخ عريق فقد كان لها دور محوري في إسقاط أول حكومة في البلاد بعد الاستقلال عام ١٩٦٦ ، واستمرت منذ ذلك الحين في كونها قوة معارضة قوية ، وتعد النقابات إلى جانب الاتحادات الطلابية ومنظمات حقوق الإنسان ومكافحة الفساد البارزة ، أدوات فعالة تتسم بالقوى ، ويتألف قطاع آخر من المجتمع المدني من مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية التي تعنى بالتنمية والحوكمة الرشيدة ويقودها أكاديميون وصحفيون ومثقفون آخرون ، بعضهم انضم إلى جبهة المقاومة المدنية منذ عام ٢٠١٢ ، وقد لعبت هذه المنظمات دورا هاما في نشر المعلومات حول المبادئ والمؤسسات الديمقراطية وتعزيز الالتزام بها . (Chouli,2015,p. 325) (Bertrand,2021,p.5) ، ابتداء من عام ٢٠١٣ ظهرت عدة جماعات ناشطة جديدة ردا على محاولة كومباوري تعديل الدستور من بينها حركة " مكنسة المواطن" ، التي تشكلت حول فنانين في صيف ٢٠١٣ بهدف التخلص من فساد نظام كومباوري ، وظهور منظمة ثانية ضد حكومة كومباوري اطلقت على نفسها " طريق الحرية " وهي منظمة جامعة تأسست عام ٢٠١٤ لمعارضة استفتاء دستوري حول تحديد فترات ولاية الرئيس ، تمتعت هذه الحركات الشابة بقدرة حشد قوية نابعة من شعبية فنها وخطابها المستمد من شخصية الرئيس توماس سانكارا ، وقد انخرطت في أساليب احتجاجية عن طريق ارسال مذكرة احتجاج . (Bertrand,2021,p.5)

_ انتخابات عام ٢٠١٥ :

وفي ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٤ أطاحت انتفاضة شعبية في بوركينا فاسو بنظام الرئيس كومباوري حكم البلاد لمدة سبعة وعشرين عاما ، يسعى إلى إلغاء الولاية الدستورية ، والقيود التي منعته من الترشح لإعادة انتخابه في عام ٢٠١٥ ، حشد غير مسبوق ضد هذا أدت المحاولة إلى احتجاجات واسعة النطاق وإضرام النار في مبنى الجمعية الوطنية في العاصمة مدينة واغادوغو ، مما أجبر كومباوري على الاستقالة ومهد الطريق الاتفاق سياسي تفاوضي الانتقال السلمي . (Lila,2015,p. 150 – 151) (Lankoandé ,2020,p.2) ، بعد ذلك تم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي ، وهذا بدوره تم تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة ميشيل كافاندوا رئيسا انتقاليا . (Widhalm,2023,p.31) ، وان تشكيل حكومة مؤقتة منعت كومباوري من الترشح لإعادة انتخابه في عام ٢٠١٥ حشد غير مسبوق ضد هذا أدت المحاولة

إلى احتجاجات واسعة النطاق وإضرام النار في مبنى الج معية الوطنية في العاصمة مدينة واغادوغو، مما أجبر كومباوري على الاستقالة ومهد الطريق لاتفاق سياسي تفاوضي الانتقال ، تقدم هذه الأحداث دراسة حالة بالغة الأهمية حول كيفية تأثير التعبئة الشعبية والتفاوض . (Fonju ,2023,p.157)

مع ذلك ، من المهم التأكيد على أن مطالب المنظمات الرئيسية اقتصرت على منع كومباوري من الترشح في انتخابات ٢٠١٥، دون النظر إلى ما سيحدث لاحقًا ؛ إذ اتُهم أولئك الذين حاولوا التأكيد على الصلة الوثيقة بين النضال ضد مشروع كومباوري وبناء مشروع سياسي واجتماعي بديل بأنهم "حلفاء موضوعيون" له. وقد ناسب هذا الموقف أحزاب المعارضة الساعية إلى استبدال الحزب الديمقراطي المسيحي، ولكنها تخشى كشف مشاريعها السياسية، وكذلك السفارات الفرنسية والأوروبية والأمريكية التي سعت إلى حصر مطالب حركة الاحتجاج في إطار الديمقراطية ، بمفهومها على أنها اقتصاد سوق بالإضافة إلى التعددية الحزبية . (Chouli,2015,p. 325) ، تقدم هذه الأحداث دراسة حالة بالغة الأهمية حول كيفية تأثير التعبئة الشعبية والتفاوض ، تتداخل هذه العوامل في تحديد نتائج حملات العمل السلمي البعيد عن العنف الناجحة و العواقب طويلة المدى للعمل السلمي من أجل حكم أكثر سلمية وشمولية ، كان لانتفاضة عام ٢٠١٤ والانتقال الذي تلاها عواقب إيجابية مهمة بالنسبة لبوركينا فاسو ، حتى لو كانت الروح الثورية الانتفاضة والوعد بأن شيء سوف يتحقق أي تعني " العودة إلى ما كانت عليه من قبل " . (Bertrand,2021,p.6) ، كما جرت الانتخابات في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٥ ، اذ أعلنت لجنة الانتخابات في بوركينا فاسو فوز المرشح روك مارك كريستيان كابوري . (سوداغو ، ٢٠١٦ ، ص ١١٧ – ١١٨) بمنصب رئيس البلاد بعد حصوله على أكثر من ٥٠ % من الأصوات ليصبح أول زعيم جديد للبلاد بعد نحو ثلاثين عاما من الحكم العسكري ، وكان كابوري أحد كبار المسؤولين في نظام الرئيس السابق كومباوري قبل أن ينتقل إلى المعارضة . (Mathieu, 2010,p. 350 – 39)

أجريت هذه الانتخابات التاريخية في جو سياسي واجتماعي هادئ ، يسوده التفاهم بين مرشحي مختلف الأحزاب السياسية المتسابقة إلى قصر كوسيام الرئاسي ، وأجمع المراقبون الدوليون والمحليون والقائمون على اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ، واكد نشطاء مؤسسات المجتمع المدني على أن الانتخابات جرت وفق الضوابط والمعايير الدولية ، وقالت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إن النتائج الجزئية للانتخابات أن كابوري حصل على ٥٤ % من الأصوات ليهزم وزير المالية السابق زفيرين ديابري الذي حصل على ٢٩ %، حيث بلغت نسبة

التصويت نحو ٦٠% . (سوداغو ، ٢٠١٦ ، ص ١١٧ – ١١٨) ، الرئيس الجديد ، هو روك مارك كريستيان كابوري الذي انتخب اول مرة عام ٢٠١٥ هو شخصية قديمة من نظام كومباوري انضم إلى المعارضة قبل أقل من عام على الانتفاضة وعلى الرغم من أن الحزب الحاكم الجديد لم يهيمن على المجلس التشريعي كما فعل حزب كومناوري ، مما أخبر الرئيس الجديد على تشكيل ائتلاف يضم أحزابا صغيرة لضمان أغلبية تشريعية ، والاصلاح الشامل الموعود للنظام السياسي ، وتشكيل دستور جديد ، و لم تتكشف الأحداث بعد ، في غضون ذلك تصاعد العنف من قبل المعارضة وجماعات المسلحة اخرى ، منذ ذلك الحين تعرضت بوركينا فاسو الى ضربة قوية مما زاد من انعدام الامن في بلد كان في السابق يشتهر بتماسكها الاجتماعي . (Congressional Research Service,2005,p. 1)

على الرغم من هذه التحديات ، لا تزال بوركينا فاسو مثالاً قوياً على التعبئة الشعبية التحويلية والانتقال السياسي ، فقد أحبط المواطنون العاديون ، بتحريض من النشطاء والمعارضة محاولة كومباوري للتدخل في الدستور، وفتحوا الباب أمام انتقال سياسي طال انتظاره ، على الرغم من أن الجيش تولى زمام الأمور في البداية ، إلا أن المفاوضات التي شملت المجتمع المدني وأحزاب المعارضة وقوات الأمن والسلطات الدينية والتقليدية ، وحتى النخبة الحاكمة السابقة سرعان ما أدت إلى انتقال شامل بقيادة مدنية ، أسفر عن إقرار تشريعات حاسمة بشأن قضايا رئيسية مثل الفساد واستقلال القضاء ، وقد نجحت حملة محلية واسعة النطاق للعمل السلمي إلى جانب ضغوط دولية ، في إخماد محاولة انقلاب في عام ٢٠١٥ بعد أسبوع واحد فقط ولم تتأخر الانتخابات الحرة والنزيهة التي أجريت في أواخر تشرين الثاني إلا قليلاً بسبب محاولة الانقلاب . (Lankoandé 2022,p.2)

بالرغم من سيطرة الحكومة الانتقالية المدنية برئاسة ميشيل كفندو ورئيس وزراء يعقوب اسحاق زيدا ، الا ان استمر كومباوري في السلطة طوال تلك المدة بفضل هيمنة الحزب الحاكم " مؤتمر الديمقراطية والتقدم " ، وتسيس النخبة الإدارية والتجارية ، وسيطرة كومباوري الشخصية على القوات المسلحة ، كما استفاد من دعم ريفي نتيجة رعايته لزعماء تقليديين نافذين ، وكان الحرس الرئاسي، المعروف باسم فوج الأمن الرئاسي ، وحدة نخبة موالية قوامها نحو ١٣٠٠ جندي ، كان هذا الفوج يتقاضى رواتب أفضل ، ويتلقى تدريباً أفضل ، ويتمتع بتجهيزات أفضل من بقية قوات الأمن ، حتى بات ينظر إليه على أنه "جيش داخل الجيش" . (Congressional Research Service,2005,p. 1) ، كانت النقابات العمالية عنصراً حيوياً في نجاح الاضراب ، دعت النقابات الكبرى التي نظمت نفسها في وحدة العمل النقابي

إلى إضراب عام مفتوح ، ورغم استمرار الإضراب أعلنت وحدة العمل النقابي النصر ، أدى التعبئة القوية للعمال في جميع القطاعات والمقاومة الشعبية القوية التي قادها الشاب بشكل رئيسي عبر الحواجز التي أقيمت في المحافظات والمتاريس في جميع أنحاء العاصمة واغادوغو ، كانت نتيجة الاضراب هو الانقلاب الذي حصل في ١٦ ايلول ٢٠١٥ . (Zeilig, 2017,p.156)

المحور الخامس / الحكم العسكري السادس جبلريت ديندير في ١٦ ايلول ٢٠١٥ :

وفي يوم الاربعاء المصادف ١٦ أيلول ٢٠١٥ ، قادة حزب الثورة الاشتراكية بقيادة قائده جيلبرت ديندير ودخول اعضاء حزب الثورة الاشتراكية والحرس الرئاسي اجتماعا لمجلس وزراء الحكومة الانتقالية ، انتشر الخبر بسرعة بوجود انقلاب عسكري ، وتحرك المتظاهرون على الفور وأحرقوا المتاريس في العاصمة واغادوغو وحاولوا دخول القصر الرئاسي ، في ذلك اليوم أعلن ديندير حل الحكومة الانتقالية ونصب نفسه رئيساً ، كان الانقلاب مقارنة بالانقلابات العسكرية السابقة ، من أكثر الانقلابات العسكرية التي لا تحظى بشعبية وأقصرها عمراً في تاريخ البلاد ، وقد قوبل مدير الانقلاب بموجة احتجاجات شعبية واسعة نددت به كما هدد الجيش النظامي ديندير . (Sawo,2017,p. 14)

أعلنت قوات الأمن الملكية استعدادها للتحرك ضد الحرس الرئاسي النخبوية ، مارس المجتمع الدولي، والاتحاد الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والأمم المتحدة، وفرنسا، ضغوطا على قادة الانقلاب للتنازل عن السلطة والسماح للحكومة الانتقالية بالاستمرار عززت المفاوضات التي رعتها إيكواس إعادة الحكومة الانتقالية ، وأعيد تنصيب كافاندو قائدًا مؤقتًا في ٢٤ أيلول كان انقلاب ٢٠١٥ دليلاً واضحاً آخر على أن الجيش البوركيني متردد في النأي بنفسه عن التورط في سياسة البلاد التي عانت من انقلابات عسكرية عديدة منذ الاستقلال ، ومع ذلك ، تشير الانتفاضة الشعبية التي نفت بشدة انقلاب ديندير، إلى أن السلطة في بوركينا فاسو تنتقل تدريجيا من الجيش إلى المدنيين . (Hagberg,2015,p.110 – 112) ، وعلى الفور أعلنت النقابات العمالية إضراباً عاماً وشمل ذلك فعلياً جميع منظمات المجتمع المدني ، حشدت الجماعات جهودها لمقاومة الانقلاب ، وفي المقابل رد الحزب الاشتراكي الجمهوري بقوة ، وذلك باستخدام القوة ضد المتظاهرين بين ١٦ و ٣٠ ايلول ٢٠١٥ ، واعتقال ١٤ متظاهرة، وقتل نحو أكثر من ٢٥٠ شخص ، وأصيب أكثر من ١٢٥٠ جريح ، وتعرضت وسائل الإعلام الوطنية والدولية للترهيب بتهديدات بالعنف وقامت المقاومة بتدمير

المحطة الفنية المشرفة على الهاتف الوطنية وهو ما أدى إلى انقطاع الاتصال وشبكة الإنترنت مؤقتا . (Leo, 2017, p. 155 – 160)

تصاعدت وتيرة عمليات المتمردين المسلحة منذ عام ٢٠١٦ ، عندما شن مسلحون تابعون لتنظيم القاعدة هجوما واسع النطاق غير مسبوق على العاصمة واغادوغو أسفر عن مقتل ٣٠ شخصاً بينهم مواطن أمريكي ، وقد وسعت الجماعات الإسلامية المسلحة ، بما فيها " جماعة نصرة الإسلام والمسلمين " التابعة لتنظيم القاعدة تواجدهم في البلاد ، وقد أنهى استيلاء الجيش على السلطة فترة وجيزة من ديمقراطية ناشئة وشريكاً أمنياً إقليمياً صاعداً للولايات المتحدة ، وأدى عقد من الصراع المتصاعد إلى غرق البلاد في أزمة إنسانية ، وتسيطر جماعات (داعش) على ٣٠% من البلاد ، يزعم أن قوات أمن الدولة والميليشيات المتحالفة معها قد ارتكبوا مجازر وانتهاكات أخرى، مما أدى إلى تأجيج العنف العرقي وتجنيد المتمردين . (Congressional Research Service,2005, p. 1)

تصاعداً في التهديدات الأمنية ، حيث تم الإبلاغ عن أكثر من ٤٠٠ حادثة عنف حتى عام ٢٠١٦ ، وبينما تتهم الإدارة الحالية كومباوري والمتطرفين الدينيين بتدبير أعمال العنف ، يشير المراقبون إلى مجموعة من العوامل الداخلية التي تدفع الناس إلى الانضمام إلى الجماعات المتمردة ، بما في ذلك سوء الإدارة والظلم وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب الجيش وتشير الدراسات إلى أن العديد من المسؤولين المعينين في مناصب شمال البلاد "أصبحوا أثرياء من عائدات الاتجار والفساد والابتزاز"، الأمر الذي آثار استياء محلياً كبيراً ، يشير رئيس الهيئة العليا للرقابة على الدولة ومكافحة الفساد إلى أن تزايد الفساد، لا سيما فيما يتعلق بالصندوق الأسود المتمثل في الإنفاق الدفاعي، يعيق قدرة الدولة على الاستجابة بفعالية لهذه التحديات . (Ardigo, 2019, p. 3 –4)

أعاد المجلس العسكري الحاكم تشكيل العلاقات الخارجية والدفاعية لبوركينا فاسو، ادى هذا الامر الى ان ينظر الكونغرس في السياسة تجاه بوركينا فاسو في سياق التنافس الاستراتيجي، والتغيرات في المساعدات الخارجية الأمريكية ، والمخاوف الأمنية ، دفع الكونغرس ومجلس النواب ومجلس الشيوخ الى عقد جلسات استماع حول السياسة الأمريكية في منطقة الساحل . (Congressional Research Service,2005, p. 1) ، تعد بوركينا فاسو في عام ٢٠١٧ واحدة من أقل الدول من بين الدول المتقدمة اقتصاديًا في العالم يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي " ١٩٠٠ " دولار أمريكي فقط ، ويبلغ متوسط العمر المتوقع حوالي ٦٠ عاما ، ويبلغ مؤشر التنمية البشرية في البلاد " ٠.٤٠٢" وهو من أدنى المعدلات في العالم ،

ويعيش ما يقرب من ٧٦.٤% من السكان تحت خط الفقر ، وتبلغ نسبة البطالة بين السكان في سن العمل ٣% ، اضافة الى انتشار الرشوة والفساد بشكل كبير في استغلال الموظفين في الدوائر من اجل انتخاب كومباوري ، واستمر الفساد في مجال الصحة بسرقة الادوية وعدم وجود مراكز صحية في بعض المناطق ، وانتشار بعض الامراض المعدية ، وفي مجال التعليم مدارس مهدمة وبدون معلمين وعدم طبع المناهج الدراسية للتلاميذ ، وفساد القانون والقضاء عن طريق تعين بعض القضاة ، واصدار احكام ضد المعارضة وكل من بعارض الرئيس كومياوري . (Ardigo, 2019, p.5-6) ، و منذ عام ٢٠١٧ تم الإبلاغ عن أكثر من ١٢٠ هجوما على المدارس نصفها في عام ٢٠١٨ وأغلقت ٢٥٠٠ مدرسة بسبب الوضع الأمني ، مما أدى إلى عواقب وخيمة على حق التعليم نزوح ما بين مليون ومليون ونصف المليون شخص داخليا ، ويلجأ الآلاف إلى مالي المجاورة ، ولكن تتزايد وتيرة استهداف المدارس والكنائس والزعماء الدينيين ، وقتل أكثر من ٢٢٠٠ شخص عبر المدة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠ في سياق النزاعات ، بمن فيهم مدنيون وأفراد من قوات الأمن الحكومية وجماعات مسلحة غير حكومية ، وهو ارتفاع مرعب مقارنة برقم ٣٠٠ في عام ٢٠١٨ . (Engels, 2022,p. 315)

قامت السلطات بتقييد حق التجمع عقب إعلان حالة الطوارئ في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ بسبب تصاعد الهجمات الإرهابية ، وكثيراً ما تستخدم حالة الطوارئ لحظر أنشطة منظمات المعارضة ، ومن وجهة نظر منظمات المجتمع المدني الناقدة ، تستغل الحكومة التهديد الإرهابي ذريعة لتقييد الحريات المدنية وقمع أنشطة المعارضة ، لا سيما المنظمات الشيوعية ، يشعر نشطاء منظمات المجتمع المدني بأنهم وصموا بالإرهاب ، ويشعرون بالتهديد من الجماعات الإرهابية وقوات الأمن على حد سواء ، لذا يرون ضرورة اتخاذ تدابير احترازية عند التخطيط لأنشطتهم لضمان سلامتهم وأمنهم ، ويخشون أن يُقتل النشطاء ، وأن تُنسب عملية القتل لاحقاً إلى الجماعات الإرهابية ، ومن الأمثلة المعروفة على ذلك قضية اثنين من النشطاء البارزين في " منظمة الشباب الديمقراطي " في بوركينا فاسو اللذين قتلا في شمال شرق البلاد، على الحدود مع النيجر . (Bettina, 2019 , p. 110 – 125)

قامت حكومة كابوري بتقليص الحريات بشكل كبير، وسعت إلى تقييد انشطة القوى الاجتماعية ، وفي سياق الأزمة الأمنية ، قيدت سلطات الدولة الحقوق المدنية الأساسية ، وتحديدا حرية التجمع والتعبير والصحافة ، وفي حزيران ٢٠١٩ عدّل قانون العقوبات في البلاد باعتماد قانون جديد رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٩ يُجرم بموجب المادة ١١- ٣١٢ أي أفعال من شأنها إضعاف معنويات قوات الأمن بأي وسيلة كانت ، وتشكو منظمات حقوق الإنسان من أن هذا القانون

يستخدم بشكل متكرر لترهيب واضطهاد نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين والمدونين . (House ,2020,p. 205) ، وبلغ عدد القتلى المبلغ عنه في عام ٢٠٢١ حتى الآن أكثر من ٢٠٠ شخص ، وقعت الغالبية العظمى من الحوادث في منطقة الساحل الشمالي و مناطق أخرى خاصة في شرق البلاد ومنطقة وسط الشمال . (Engels, 2022,p. 315)

على عكس الانقلابات العسكرية المعتادة في المنطقة ، لم يكن هذا الانقلاب "انقلاب من القاعدة ، لم يكن مخطط له وانما تم تحت قيادة ضباط صف محبطين من قلة فرص الترقية في الجيش أو من انقسام القوات المسلحة على أسس عرقية أو إقليمية ، مستغلين من قبل شخصيات سياسية وعسكرية واقتصادية نافذة ، لا شك أن الفساد متفشي داخل القوات المسلحة ، إذ يشعر الكثيرون بعزلة ، كما تعاني قوات الأمن الحكومية من نقص التجهيزات في المناطق النائية من البلاد حيث تستهدفهم الجماعات المسلحة غير حكومية ، وعدم استطاعتهم صد الهجمات بسبب قلة الاسلحة ، ادر هذا الامر في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢١ في أحد أشد الهجمات على قوات الأمن الحكومية قتل ما لا يقل عن ٥٠ عنصرًا من قوات الامن في شمال البلاد . (Jimmy D, 2004,p. 12) ، وفي ٢٠ تشرين الثاني ٢٠٢١ علقت السلطات خدمة الإنترنت عبر الهاتف المحمول في البلاد لمدة أسبوع ردا على قيام متظاهرين في مدن بوركينا فاسو بعرقلة مرور قافلة عسكرية فرنسية كانت متجهة من ساحل العاج إلى النيجر ، استخدم الجيش البوركيني الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين ، بينما أطلق الجيش الفرنسي طلقات تحذيرية ، أصيب أربعة متظاهرين ، كما استخدمت وحدة مكافحة الشغب التابعة للشرطة الوطنية الغاز المسيل للدموع لتفريق مظاهرة في العاصمة واغادونو احتجاجا على عجز حكومة كابوري عن التعامل مع تزايد انعدام الأمن وهجمات الجماعات المسلحة غير الحكومية . (Jimmy D, 2004,p. 12)

رفض رئيس بلدية العاصمة منح الإذن بتنظيم المظاهرة ، أصيب ما لا يقل عن ٢٠ شخصا جراء الغاز المسيل للدموع ، وفقا لتقارير إعلامية ، وفي ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٢ قطعت خدمة الإنترنت عبر الهاتف المحمول مجددا، لأسباب أمنية في العاصمة أويد راوغو ، ولا يزال معظم سكان بوركينا فاسو محرومين من الإنترنت. إذ لا يملكون هواتف ذكية أو أجهزة أخرى متصلة بالإنترنت ، ولا تزال نسبة الأمية مرتفعة ، مع ذلك يعد تعليق خدمة الإنترنت عبر الهاتف المحمول لعرقلة الاحتجاجات إجراء رئيسيا اتخذته حكومة كابوري ضد منظمات المجتمع المدني الناقدة ، تلك المنظمات التي قادت انتفاضة ٣١-٣٠ اكتوبر تشرين الأول ٢٠١٤ وأطاحت ببليز كومباوري ، ومهدت الطريق الكابوري ورفاقه في هذا السياق، ليس من المستغرب أن النقابات

العمالية والمنظمات الجماهيرية تحشد المقاومة ضد الانقلاب الأخير . (Engels, 2022,p. 322)

المحور السادس / الحكم العسكري السابع المقدم بول دامبيا كانون الاول ٢٠٢٢ :

في يوم الاثنين الموافق ٢٣ كانون الاول ٢٠٢٢ أطاح انقلاب عسكري برئيس بوركينا فاسو، روك مارك كريستيان كابوري وحكومته ، في الساعات الأولى من صباح يوم الاثنين ، سمع دوي إطلاق نار في مقر إقامة الرئيس وفي بعض الثكنات العسكرية بالعاصمة واغادوغو، وبعد ساعتين ، أُفيد باعتقال الرئيس وفي وقت لاحق من اليوم نفسه ، أعلن مجلس عسكري بقيادة أحد أعلى الضباط رتبة في البلاد ، المقدم بول هنري ساندوغو دامبيا ، عبر التلفزيون : " أن الجيش قرر إنهاء سلطة روك مارك كريستيان كابوري من أجل تمكين البلاد من استعادة مسارها الصحيح، واستعادة سلامة أراضيها وسيادتها وبذلك، أقيل كابوري فعلياً من منصبه الرئاسي، وكل البرلمان والحكومة، وعلق العمل بالدستور ، وقدم كابوري استقالته بخط يده " . (Engels, 2021, p. 316)

واطلق الانقلابين على أنفسهم اسم " الحركة الوطنية للحماية والاستفادة " ، وتشير التقارير إلى مقتل شخصين وإصابة عشرات المدنيين بجروح على صلة بالانقلاب ، ويُرجح أن ذلك حدث عبر إطلاق النار الذي وقع فجر يوم ٢٣ كانون الثاني بين الانقلابين العسكريين وأفراد الشرطة الذين قاموا بتأمين مقر إقامة الرئيس ، أغلق المطار والحدود الوطنية ، ولكن ليوم واحد فقط ، فرض حظر تجول ليلي ، ثم رفع بعد أسبوعين علقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) عضوية بوركينا فاسو نتيجة للانقلاب ، وفي ٣ شباط شكلت وزارة الأمن الداخلي لجنة مؤلفة من ١٥ شخصاً (١٤) رجلاً وامرأة واحدة لوضع جدول زمني وبرنامج للمرحلة الانتقالية ضمت اللجنة صحفيين وأكاديميين وممثلين عن المجتمع المدني لكنها استبعدت الأحزاب السياسية ، وقد اختارت الوزارة جميع أعضائها وعينتهم . (Widhalm,2023,p.34) قدمت اللجنة تقريرها إلى المقدم " داميبا " في ٢٣ شباط ، وفي ١ اذار وقع المقدم داميبا ميثاق المرحلة الانتقالية ، وفي ٣ اذار عين " البرث ويدرا وغو " رئيسًا جديدا للوزراء الانتقاليين ، وهو الخبير الاقتصادي والمتخصص في الإدارة العامة والخاصة ، وفي ٥ أذار أعلن عن تشكيل الحكومة الانتقالية ، كان عدد الاعضاء ٢٥ عضوا ١٩ رجلاً و٦ نساء . (Engels, 2021, p. 316)

المحور السابع / الحكم العسكري الثامن النقيب ابراهيم تراوري ٣٠ ايلول ٢٠٢٢ :

استولى النقيب تراوري على السلطة في ٣٠ أيلول ٢٠٢٢ مطيحا بضابط عسكري أرفع رتبة كان قد نفذ انقلابا في كانون الثاني من العام نفسه ، وجاء انقلاب النقيب تراوري في أعقاب استياء شعبي واسع النطاق من فشل الحكومة في كبح جماح هجمات المتمردين ، وربما كان التنافس بين الوحدات العسكرية المتخصصة عاملا آخر في ذلك ، يُعد قائد المجلس العسكري النقيب إبراهيم تراوري من أصغر رؤساء الدول في العالم إذ يبلغ من العمر ٣٧ عامًا . (Holland , 2022,p. 2) ، الاسباب التي دعت النقيب تراوري يقوم بانقلاب ، فقد هاجم القوى الغربية ، وأكد على الوحدة الأفريقية ، والسيادة والاكتفاء الذاتي وهي مفاهيم لها صدى قوي في بوركينا فاسو وخارجها، كما وضع نطاق تحتية المقاتلين "المتطوعين لمواجهة المتمردين ، وسعى إلى تعزيز سيطرة الدولة على تعدين الذهب ، وهو قطاع رئيسي ، كما تعهد النقيب تراوري في البداية بإجراء انتخابات في غضون عامين ، مدد المجلس العسكري حكمه لخمس سنوات أخرى . (ابراموق ، ٢٠٢٥ ، ص ٩١٢ – ٩١٣)

ومن الاسباب الاخرى هي : انتشار الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل ، تنتشر الكثير من الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل والغرب الأفريقي ، وتشير الإحصاءات إلى أن ثمة تزايد في عدد الهجمات الإرهابية التي شهدتها المنطقة عبر السنوات الماضية ، الأمر الذي أسفر عن تزايد أعداد الضحايا في إطار هذه الهجمات بنحو خمسة أضعاف عبر أربع سنوات فقط ، وذلك منذ عام ٢٠١٦، على نحو ما جاء في تقارير الأمم المتحدة، والتي أكدت على تزايد عدد الهجمات الإرهابية من ٩٠ عملية إلى ٤٦٥ عملية إرهابية بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨، واستمر الأمر على هذه الزيادة المضطردة بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ . (محي الدين ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٧١)

ليس هذا فحسب بل إن نحو ٣١% من الهجمات الإرهابية في منطقة الساحل قد استهدفت المدنيين بالأساس ، ولقد استطاع تنظيم " داعش الإرهابي " بالساحل وغرب افريقيا توسيع عملياته في النصف الأول من عام ٢٠١٩، لتشمل ٧ دول بالساحل، وصولاً إلى بحيرة تشاد .، ويأتي هذا التمدد العنيف رغم الوجود المكثف للقوات الدولية والإقليمية التي تقودها فرنسا والتي تضم ٢٠ دولة بالإضافة إلى نشاط القوات الخاصة الأمريكية بالنيجر ، وبعثة الأمم المتحدة المكونة من ١٥ ألف جندي . (محي الدين ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٧٢) ، اضافة الى ذلك ، كثرة الاضطرابات الداخلية في دول الإقليم يشهد الساحل الأفريقي الكثير من الاضطرابات السياسية التي باتت تعصف بالاستقرار السياسي للإقليم ، وفي ظل التقارب الجغرافي والتداخل الإثني بين

دول المنطقة وبعضها البعض ، يصبح انتقال الصراعات بمنطق العدوى من دولة إلى أخرى أمرا حتميا في ظل هشاشة الكثير من دول الساحل وضعف الأنظمة الحاكمة فيها من جهة ، وفي ظل خطورة التحديات التي تواجه دول المنطقة من جهة أخرى ، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية ، كل هذا أثر بطبيعة الحال على الأوضاع السياسية الداخلية في بوركينا فاسو، كما أثر وبشدة على خريطة التفاعلات وطبيعة العلاقات بين النخب الحاكمة في دول المنطقة وبعضها البعض . (محي الدين ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٧٣)

في الاعوام الاخيرة حلت بوركينا فاسو محل مالي كمركز للعنف " الاسلام المتطرف" في منطقة الساحل بحسب بيانات وتقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصلت الى نحو مليون ونصف شخص نزحوا داخليا ، اضافة الى استمرا النزاعات المسلحة وتشير التقديرات في شهر حزيران ٢٠٢٢ ، اعتبار هذا العام " العام الاكثر دمويا لبوركينا فاسو ، كما شهدت الاعوام الاخيرة هجمات مدمرة على المدنيين ، حيث قتل اكثر من ١٣٠ شخصا على يد مسلحين ، كما اجهت الحكومة صعوبة في فرض سلطتها ولا تسيطر الا على ٦٠% من البلاد ، فقد فرضت الجماعات المسلحة حصارا على مدن الشمال ، واعلنت انها جماعة تابعو لتنظيم القاعدة مسؤوليتها عن هجوم على قافلة امداد لمدن تقع تحت سيطرتها اسفر عن مقتل ٢٧ جنديا . (Holland , 2022,p.3) ، ومن الاسباب ايضا هو كثرة الضحايا من المدنيين والجيش ، وارتفاع عدد اللاجئين والنازحين في الدول المجاورة ، بسبب فشل العمليات العسكرية الفرنسية والدولية في القضاء على " داعش الارهابي " ، وفي الوقت نفسه ازدياد الاستياء الشعبي من فشل الحكومات في تكوين دولة قوية داخليا وخارجيا ، مما دفع الشعب في البحث عن من يحميهم ويدافع عنهم . (محي الدين ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٧٤)

حشد النقيب تراوري حشودا كبيرة من المؤيدين في الشوارع وأغانيوعو ، وعلى التواصل الاجتماعي ، وفي نيسان ٢٠٢٥ اندلعت ادانات من انصار النقيب تراوري بعد ان اتهم قائد القيادة الأمريكية في أفريقيا في شهادته أمام مجلس الشيوخ ، و المجلس العسكري الحاكم في بوركينا فاسو باستخدام موارد الذهب في البلاد لحماية نفسه ، واستمر هذا الدعم رغم مكاسب المتمردين والتحديات الاجتماعية والاقتصادية ، وقمعت السلطات المعارضة بوحشية ، ويقال إنها استفادت من دعاية مضللة ، وشارك في هذه الاحتجاجات قضاة محليون و صحفيون ومنظمات المجتمع المدني . (Congressional Research Service,2005, p. 1) ، وفي هذا السياق اتهم النقيب تراوري سلفه المقدم داميبا بالفشل في تأمين الدولة وتقديم الأسلحة اللازمة لمواجهة الجماعات الإرهابية التي باتت تسيطر على نحو ٤٠ % من مساحة الدولة ،

ومن جهة أخرى تسبب العنف المصاحب للهجمات الإرهابية في نزوح واسع النطاق، فمنذ منتصف عام ٢٠٢٢ وحتى مطلع شهر ايلول نزح أكثر من مليون ونصف مواطن من بوركينا فاسو ، في حين فر نحو ٢٩ الف مواطن كلاجئين خارج حدود الدولة وذلك وفقا لبيانات الأمم المتحدة . (International Crisis Group, 2022,p. 2 –3)

مما زاد امرا سوء هو تراجع الأوضاع الاقتصادية في البلاد ، اذ تعد بوركينا فاسو واحدة من أفقر دول العالم ، حيث تشير تقديرات البنك الدولي لعام ٢٠٢٢ إلى أن نحو ٤٠% من إجمالي سكان بوركينا فاسو يعيشون تحت خط الفقر، وذلك بالرغم من وجود الكثير من الثروات وفي مقدمتها الذهب ، الذي يشكل مصدراً رئيسياً لإيرادات الدولة ، ولقد انخفض معدل النمو الاقتصادي في بوركينا فاسو من ٥.٧% في عام ٢٠١٩ إلى ٢.٥% في عام ٢٠٢٢ ، ولقد احتلت بوركينا فاسو المركز الـ ١٨٤ في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٢١ – ٢٠٢٢ وذلك من إجمالي ١٩١ دولة شملهم التقرير . (Engels,2022,p. 322 – 323)

ولقد واجه اقتصاد بوركينا فاسو أزمة أمن غذائي كبيرة ، زادت حدتها على خلفية الحرب الروسية – الأوكرانية ، حيث تعد روسيا مصدرا لنحو ٢٠% من واردات القمح في بوركينا فاسو ، وبحلول شهر ايلول من عام ٢٠٢٢، كانت معظم المقاطعات الشمالية والشرقية في البلاد تواجه حالة من انعدام الأمن الغذائي تصل إلى مستوى أزمة طارئة ، وذلك وفقا لشبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة ، حيث حاصرت الجماعات الإرهابية البلدات في محاولة واضحة لإجبار السكان على الخضوع ومنع التعاون مع قوات أمن الدولة، مما تسبب في نقص حاد في المواد الغذائية والأدوية في المناطق التي تعاني من مستويات عالية من النزوح. وفي ظل حالة الانفلات الأمني التي تواجهها الدولة ، تمكنت الكثير من الجماعات الإرهابية من مهاجمة مناجم الذهب ، مما هدد قطاعا اقتصاديا رئيسيا بالنسبة لبوركينا فاسو ، ومن ناحية أخرى ووفقا للتقديرات ، فإن هناك ٥ ملايين بوركيني يبحثون عن فرصة عمل ، في دولة يبلغ عدد سكانها ٢١ مليون نسمة ، حيث سجلت البطالة أعلى معدلاتها في تاريخ البلاد . (Engels,2022,p. 324 – 325)

وفي الخامس من تشرين الاول ٢٠٢٢، أعلن الجيش في بوركينا فاسو أن النقيب إبراهيم تراوري قائد انقلاب ايلول ٢٠٢٢ تولى رسمياً منصب رئيس الجمهورية ، جاء ذلك في بيان ألقاه أحد قادة الجيش عبر التلفزيون الرسمي أكد خلاله أن النقيب تراوري بوصفه رئيس الحركة الوطنية للإنقاذ والإصلاح التي قادت الانقلاب ، يتولى مهام رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، ومن جانبه تعهد النقيب تراوري باحترام الجدول الزمني للانتقال الديمقراطي، والذي اتفق عليه

سلفه المقدم دامينا مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) ، والذي يقضي بالعودة إلى النظام الدستوري في غضون ٢٤ شهرا، مؤكداً أن بلاده ستفي بكافة التزاماتها الدولية لا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، كما أنها ستتعاون مع آليات تقييم التكتل للتقدم المحرز في هذا المقام . (Widhalm,2023,p.34)

الخاتمة :

لماذا شهدت بوركينا فاسو انقلابات عسكرية متعددة وحكماً عسكرياً ؟ ، أن الجيش بوصفه حاميا ومديرا للعنف الحكومي ، والذي يُفترض أن يبقى خاضعا للقيادة السياسية ، يختار توجيه هذا العنف ضد الدولة والاستيلاء على السلطة السياسية ، أما في بوركينا فاسو فإن الجيش الموكل إليه حماية العنف الحكومي ، يستخدم هذا الوضع عكسيا لتحريض انقلابات عسكرية وانقلابات مضادة ، ولتنصيب نفسه قائدًا سياسيا ، وقد أصبح هذا هو النهج المتبع في الجيش البوركيني منذ الاستقلال ، متدخلاً بذلك في سياسة الدولة.

لقد أدى تكرار التدخل العسكري في السياسة إلى ابتعاد بوركينا فاسو لمدة طويلة عن الديمقراطية ، لذلك هي بحاجة الى حكم ديمقراطي دستوري لهذه البلاد ، لذلك اعتمد الجيش البوركيني على فرص عديدة لتنفيذ انقلابات عسكرية أوصلت أنظمة عسكرية ذات دوافع متشابهة أو مختلفة ثورية او استبدادية ، والعديد منها يصعب تصنيفها ، ولتصنيف الانقلابات العسكرية التي وقعت في بوركينا فاسو، سيكون تصنيف الانقلابات بأنها مفيدا ، ويطلق عليها في بوركينا فاسو اسم " انقلاب الحماية " ، الحماية هو تدخل الجيش للإنقاذ الدولة من العنف الداخلي .

المصادر باللغة العربية :

١. ابراموق ألينا . أ ، (٢٠٢٥) ، " التحولات في جنوب أفريقيا: التمهيدي بوركينا فاسو" ، مجلة جامعة بودن للعلوم السياسية ، العدد ٢٥ ، الجامعة الإنسانية الروسية موسكو .

٢. ابراهيم ، عبدالله عبد الرازق ، (١٩٨٣) ، " مؤتمر برلين واثاره على الخريطة " ، العدد ١٢ ، مجلة الدراسات الافريقية ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة .

٣. ابراهيم ، عبدالله عبد الرازق ، (١٩٨٥) ، " نظم الحكم الاستعمارية في غرب افريقيا " ، مجلة الدراسات الافريقية ، العدد ١٣ – ١٤ ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة .

٤. ابراهيم واخرون ، عبدالله عبد الرازق ، (١٩٩٨) ، دراسات في تاريخ غرب افريقيا الحديث والمعاصر ، مكتبة الاسكندرية ، القاهرة .

٥. انجاي ، مصطفى ، (٢٠١٧) ، " الشباب والتحول الديمقراطي في افريقيا دراسة حالتي السنغال وبوركينا فاسو " ، مجلة قراءات افريقية ، العدد ٣١ ، لندن .

٦. بدرش ، عبد الناصر ، (٢٠١٩) ، " غيفارا افريقيا توماس سانكارا " ، مجلة طلقة تنوير ، العدد ٥٨ ، دمشق .

٧. جريدة الاخبار ، (٢٠١٧) " توماس سنكارا ثلاثون عاما عن اخر الاحلام " ، السنة ١٢ ، العدد ٣٢٩٩ ،الامارات ١٦ / تشرين الاول .
٨. جريدة الوطن ، (٢٠٢٠) " تاريخ الانقلابات العسكرية في القاره السمراء " ، السنة ٢٥ ، العدد ٩١٣٢ ، الامارات ، ٢٥ أب .
٩. الجمل وابراهيم ، شوقي عطا الله و عبدالله عبد الرازق ، (٢٠٠٢) ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، دار الزهراء ، الرياض .
١٠. الحديثي ومطرود ، (٢٠١٥) عطاالله سليمان وهبة عادل ، " الدول الحبيسة الافريقية مشكلاتها ومنافذها وتصنيفها – دراسة في الجغرافية السياسية " ، مجلة كلية التربية للبنات ، مجلد ٢٦ ، العدد ٢ ،جامعة بغداد .
١١. حقي ، احسان ، (١٩٦٢) ، افريقيا الحرة بلاد الامل والرخاء ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع ، بيروت .
١٢. الزيدي ، وليد كاصد ، (٢٠٢٠) ، الفرانكفونية دراسة في المصطلح والمفهوم والتطور التاريخي ، سلسلة مصطلحات معاصرة رقم ٣٩ ، العتبة العباسية المقدسة ، ٢٠٢٠ .
١٣. سوداغو ، هارون ، (٢٠١٦) ، " تطلعات مسلمي بوركينا فاسو بعد فوز الرئيس روك كابوري " ، مجلة قراءات افريقية ، العدد ٢٧ ، لندن .
١٤. شاكر ، محمود ، (١٩٩٧) ، التاريخ الاسلامي ، التاريخ المعاصر غرب افريقية ١٩٣٤ – ١٩٩٢ ، المكتبة الاسلامية ، بيروت .
١٥. عبد ، احمد محمد جاسم ، (٢٠٢٣) ، " الاحزاب الشيوعية في بوركينا فاسو دراسة في ظروف مرحلة التأسيس والبرامج السياسية ١٩٨٣ – ١٩٨٧ " ، مجلة مداد الآداب ، المجلد ١٣ ، العدد ٣٣ ، كلية الاداب ، الجامعة العراقية .
١٦. عمر ، كبوري ، (٢٠١٥) ، " الدعوة واحوال الدعاة في غرب افريقيا بوركينا فاسو نموذجا " ، بحث في مؤتمر وزارة التعليم العالي ، السعودية .
١٧. فاضل ، لؤي جمعة ، (٢٠٢٢) ، " توماس سانكارا ودوره العسكري والسياسي في بوركينا فاسو حتى عام ١٩٨٧ " ، مجلة واسط للعلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد ١٨ ، العدد ٥١ ، جامعة واسط .
١٨. فليحة ، احمد نجم الدين ، (د . ت) ، افريقيا دراسة عامة واقليمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، اسكندرية .
١٩. مانيال ، يوناس بول دي ، (٢٠١٢) ، " الدور الفرنسي في افريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله " ، مجلة قراءات افريقية ، العدد ١١ ، لندن .
٢٠. مجلة افريقيا قارتنا ، (٢٠١٧) شخصية العدد ، " توماس سانكارا تشي جيفارا افريقيا وملهم الشباب الافريقي " ، العدد ٢٥ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة .
٢١. محمود ، بهاء ، (٢٠٢٤) ، " دور الاطراف الخارجية في الانقلابات العسكرية في افريقيا " ، مجلة الملف المصري ، السنة ٩ ، العدد ١١٣ ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .

٢٢. محمود ، سيس ، (٢٠١٨) ، النزاعات السياسية واثرها على التنمية المستدامة في افريقيا دراسة حالة بوركينا فاسو وكوت ديفوار ١٩٦٦ – ٢٠١٨ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، مركز البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة افريقيا العالمية .

٢٣. محي الدين ، شيماء ، (٢٠٢٣) ، " تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في افريقيا بوركينا فاسو نموذجا " ، مجلة دراسات افريقيا ، مجلد ٤٥ ، العدد ٢ ، جامعة القاهرة .

٢٤. معالي ، عبد الجليل ، (٢٠٢٣) ، " توماس سنكارا رمز اغتيال الحلم الافريقي " ، جريدة العرب ، السنة ٣٦ ، العدد ٩٣٦٠ ، قطر ، ٢٦ / تشرين الاول .

٢٥. موسى والفتلاوي ، ازر عبد الحليم محسن و ماجد محي ، (٢٠٢٣) " بوركينا فاسو دراسة في الاهمية الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية حتى عام ١٩٦٠ " ، نجلة العلوم الانسانية ، المجلد ٤ ، العدد ٤ ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة بابل .

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Ardigo, Iñaki Albisu , (2001) : Matthew Jenkins and Guillaume Nicaise, " Burkina Faso: Overview of corruption and anti-corruption", Transparency International.
2. Beneto, Quoted in Clark s. ,(1996) : French Policy Towards the Communist Tide in Africa 1981-1991, The Journal of Modern African Studies (Journal), Vol.4 , No. 1, Cambridge University Press London.
3. Bertrand, Eloïse , (2021) : " Mobilization, Negotiation, and Transition in Burkina Faso ", special report, united states institute of peace, no. 491 march.
4. Bettina , Engels, (2019) : "A Stolen Revolution: Popular Class Mobilization in Burkina Faso " , Labor History 60, 2.
5. Boncongo, Mathieu , (2007) : Burkina Faso Revives Africa, OECD Publisher, Australia.
6. Chouli, Lila , (2015) " The popular uprising in Burkina Faso and the Transition" , Source: Review of African Political Economy, Vol. 42, No. 144, Published by: ROAPE Publications Ltd ,June.
7. Congressional Research Service, (2025) : " Burkina Faso Conflict and Military Rule", Updated May 15.
8. Dahl, Stefan , (1990) : Upper Volta between Revolution and Marxism, Cambridge University Press, London.
9. Dembele, Demba Moussa , (1995) " Thomas Sankara An Internal Approach to Development, Oxford Press, London.
10. Engels, Bettina , (2021) : "Dealing with the Security Crisis in Burkina Faso: Development and Civil Society Perspectives on Crisis Prevention." Dakar: Rosa Luxemburg Foundation.
11. Engels, Bettina , (2022): " Transition now? Another coup d'état in Burkina Faso", review of African political economy, Rutledge Taylor & Francis Group, VOL. 49, NO. 17.
12. Engels. Bettina , (2022) : "Transition Now? Another Coup D'état in Burkina Faso." Review of African political economy 49, No. 172.
13. ENGLEBERT, Pierre , (1986) : La revolution Burkinabe, Paris, L' Harm Aton.
14. Ernest, Harsch , (2013) : "The Legacies of Thomas Sankara: A Revolutionary Experience in Retrospect." Review of African Political Economy, 40 ,137.

15.Fonju, Njuafiac Kenedy , (2023) : " New Strategic Actors of African Military Leaders (NSAAML) in the Path of International Relations (PIR) versus Mechanisms of Western Neo-Colonial Galaxy A7 ctors (MWNA): The Case of Burkina Faso in the 21" Century", Cross-Currents: An International Peer-Reviewed Journal on Unman ties & Social Sciences, Volume-9 , Issue-9 , Oct.
16.Freedom House, (2020) : Freedom in the World 2020: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties. New York.
17.Hagberg, Sten , (2015) : " Thousands of New Sankaras": Resistance and Struggle in Burkina Faso ", Source: Africa Spectrum, Published by: Sage Publications, Ltd, 2015, Vol. 50, No. 3.
18.Harsch, Ernest , (1998) : " Burkina Faso in the Winds of Liberalisation", Source: Review of African Political Economy Vol. 24. No. 7B, Whose News? Control of the Media in Africa ,Dec.
19.Harsch, Ernest , (2013) :" The legacies of Thomas Sankara: a revolutionary experience in retrospect", Source: Review of African Political Economy. September 2013, Vol. 40, No. 137, Published by: ROAPE Publications Ltd, September.
20.Harsch, Ernest , (2017) : Burkina Faso: A History of Power, Protest, and Revolution ,Zed Books.
21.Holland , Louisa Brooke , (2022) : " Burkina Faso: Second coup of 2022" House of Commons Library, Research Briefing, Number 09633, October.
22.Hoting , Gerald , (2008) : The Revolution OF 4TH August" Revolution of Change in Burkina Faso", Ohio University Press, USA.
23.International Crisis Group , (2022) : An Initial Assessment of Burkina Faso's Transitional Leadership. (Brussels: International Crisis Group. 14 September.
24.Jimmy D, Kandeh, (2004) : "Coups from Below: Armed Subalterns and State Power in West Africa." , New York: Palgrave Macmillan.
25.Lankoandé, Wendyam Hervé , (2020) : " Burkina Faso's rocky road to democratic consolidation", Clingendael Institute.
26.Lila, Chouli , (2015) "L'insurrection populaire et la Transition au Burkina Faso." Review of African Political Economy 42 ,143.
27.Mathieu , Hilgers, (2010) : "Evolution of Political Regime and Evolution of Popular Political Representations in Burkina Faso." African Journal of Political Science and International Relations 4 ,9.
28.May, Robert , (1998) : The Eruptive Volcano of Ouagadougou, Sanford University Press, USA.
29.Miles, Daniel , (1998) : McFarland and Lawrence Ripley, Historical Dictionary of Burkina Faso Lanham, MD: Scarecrow Press.
30.Ministry of Economy and Finance, (2001) : National Planning and Development Strategy Advisor, Burkina Faso 2025 National Prospective Study, December.
31.Mwakikagile, Godfrey , (2001) " Military Coups in West Africa Since the Sixties, New York, Nova Science Publishers.
32.Nikiéma. Aime , (1978) : L'évolution du régime politique de Haute-Volta depuis l'indépendance, Thèse de Doctorat d'Etat, année.
33.Otayek, Rene , (1996) : Filiga Michel Sawadogo et Jean-Pierre Guingané, le Burkina entre revolution et démocratie(1983-1993).edition kahartala.22-24 boulevard Arago 75013, Paris.
34.Pierre, Engelbert , (2018) : Burkina Faso, An Unstable State in West Africa, Cambridge Press, London.

35. Prairie, Michel , (2007) : Thomas Sankara Speaks: The Burkina Faso Revolution 1983-1987, New York, Pathfinder Press.
36. Sawo, Abdoulie , (2017) : The Chronology of Military Coup d'états and Regimes in Burkina Faso: 1980-2015, The Turkish Yearbook of International Relations, Volume 18.
37. Skinner, Ellio P. , (1988) : "Sankara and the Burkinabe Revolution: Charisma and Power, Local and External Dimensions" The Journal of Modern African Studies, Vol. 26, No. 3, Sep.
38. Sten, Hagberg , (2002) " "Enough is Enough': An Ethnography of the Struggle Against Impunity in Burkina Faso." Journal of Modern African Studies 40 ,2.
39. Thomas , Richard , (2003) : profiles of people in power the world's government leaders, Rout ledge.
40. Tritton, Arthur Stanley, (2000) : The History of the Burkina Faso Politician, the Revolutionary Tide Between the Plaques of Fire, Cambridge University Press, London.
41. Widhalm, Taylor , (2023) " a cure of coups: an examination of the underlying factors that perpetuate the cycle of military coups in burkina faso, Thesis Submitted to the Graduate Faculty, George Mason University and The University of Malta in Partial Fulfillment of The Requirements for the Degree.
42. Williamson, Bryan J ., (2013) : From Upper Volta to Burkina Faso: A Study of the Politics of Reaction and Reform in a Post-Colonial African Nation-state, 1960-1987, USF Tampa Graduate Theses and Dissertations, University of South Florida, January.
43. Zeilig, Leo , (2017) : Source: Review of African Political Economy, March 2017, Vol. 44, No. 151.
44. Zeilig, Leo , (2017) : "Burkina Faso: From Thomas Sankara to Popular Resistance." Review of African Political Economy 44 ,151.
45. Zimin, Alexander , (2011) : translated by: Stuart Hall, Socialism in Africa, State University Press, Russia.
46. Zongo, (2000) : Mahamadou et Paul MATHIEU " Transactions fanciers marchlands dams loudest du Burkina Faso: vulnerabilities, conflicts, securisation, insécurisation ", Bulletin de l' APAD, 19.